

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية المرجع: ....

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

السياسة الصينية اتجاه افريقيا

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلاقات الدولية التخصص: الدبلوماسية و التعاون الدولي

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ:

بن زكري بن علو رشيد أستاذة :ليندة مناعي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ:.أبصير أحمد طالب.......................................رئيسا

الأستاذة: ليندة مناعي.. مشرفا مقررا

الأستاذ:عباسي عبد القادر.......................................مناقشا

السنة الجامعية: **2019/2018**

نوقشت يوم:2019/07/10

شــكر وعـرفان

اشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل بعونه
وتوفيقه
نحمده حمدا كثيرا في المبتدى والمنتهى
سورة **وَمْن شَكَر فَإنَّما ي شَكُر ل نِفْسِه وَمْن كَفَر فَإنَّ ربِّي غَنيِّ كَرِيٌم**
من قوله تعالى :
النمل الآية40
ومن قوله صلى الله عليه وسلم" **لا يشكر الله من لا يشكر الناس**"
فإننا نتقدم بالشكر والعرفان الجميل لكل من مد يد العون والمساعدة لنا وفي
مقدمتهم الأستاذ الفاضل"**أستاذة ليندة مناعي**" الذي تشرف بإشرافه على هذا البحث
وكانت لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة ومعاملته الكريمة الأثر الكبير في
وصول البحث إلى هذه الصورة فله جزيل الشكر والتقدير وجزاه الله عنا خير الجزاء
كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأعضاء في اللجنة المناقشة ونتقدم بجزيل الشكر
والعرفان لكل من ساهم وساعد على إنجاح وإتمام هذه الدراسة.

إهــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى أمي الحبيبة وأبي

الغالي حفظهما الله لي

اللذان سهرا وتعبا على تعليمي لإتمام هذا العمل والى أفراد

أسرتي سندي في

الدنيا

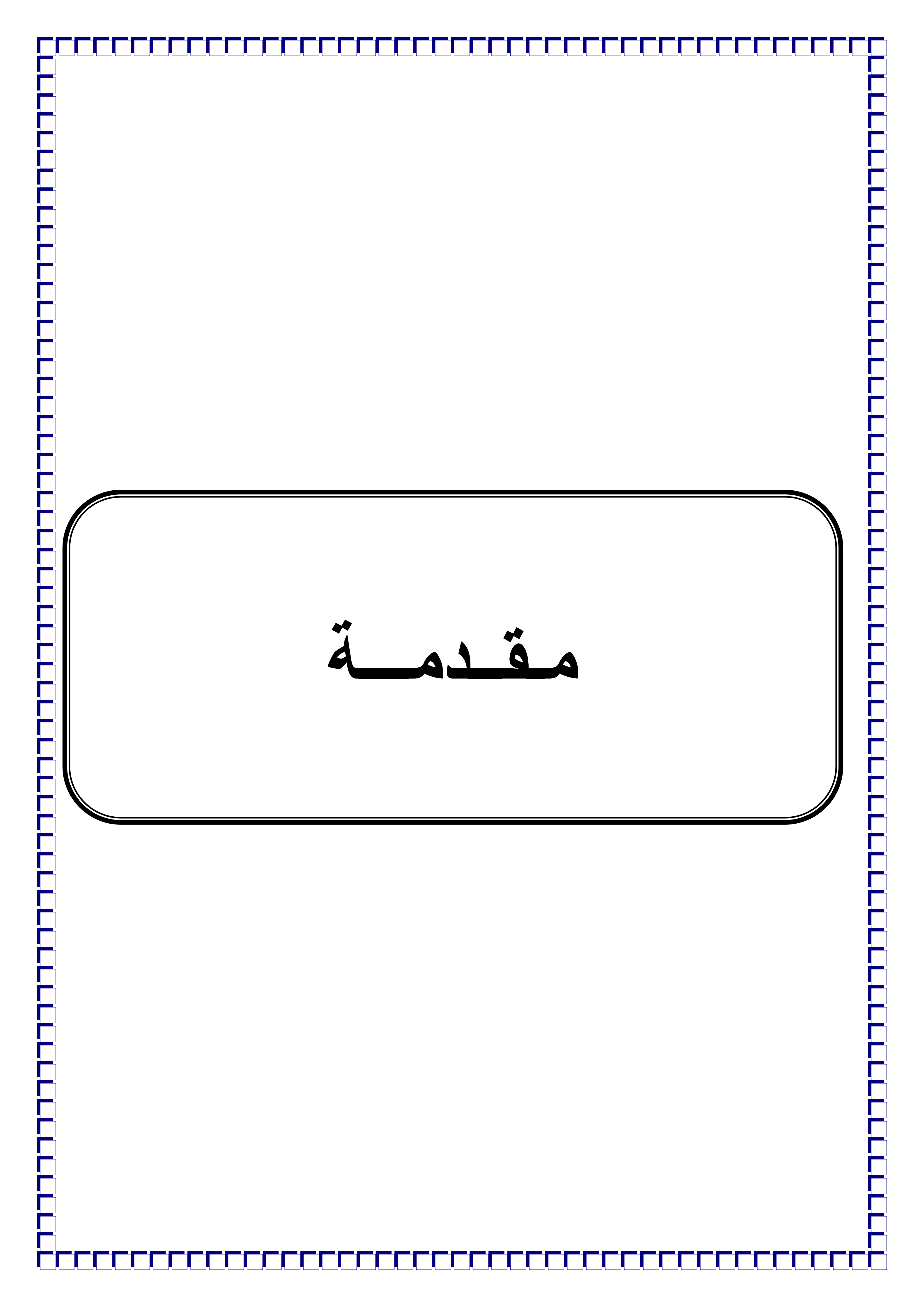
إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا

يستفيد منه جميع

الطلبة المقبلين على التخرج



مقـدمــة

مقدمة

تعتبر الصين من بين الدول التي حققت معجزة اقتصادها هائلة وهذا في الخمسين سنة الماضية بمعدل نمو 10% وهذا سبب انفتاحها على اقتصاد السوق بعد سنة 1978 و أصبح لديها نموذج اقتصادي فريد من نوعه يجمع بين الاشتراكية و الرأسمالية، ما جعلها تصبح ثاني قوة اقتصاديه في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل النمو المتزايد الاقتصاد الصين واجهته عدة عوائق من أهمها مصادر الطاقة و الموارد الأولية و التسويق و الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط و جنوب شرق آسيا و خصوصا مصادر الطاقة مما جعل الصين تبحث عن مصادر أخرى بديلة عن الشرق الأوسط فتوجهت إلى القارة الإفريقية التي تعتبر غنية بالطاقة و الموارد الأولية رغم مشاكلها العديدة من الحروب العرقية وسيطرت المستعمرين الأوروبية السابقين على معظم الدول الإفريقية و غياب الموصلات و البنية التحتية لمعظم دول القارة و هذا ما جعل الصين ترفع التحدي و تنتهج سياسة اتجاه إفريقيا تجلب إليها معظم دول القارة و هذا ما سنراه في هذا الموضوع.

أهمية الدراسة:

نظرا للمشاكل العديدة التي تعاني منها القارة الإفريقية والتي تنتمي إليها الجزائر وأهمها المشاكل الأمنية، ونقص التنمية في ظل سيطرت الدول الأوربية المستعمرين السابقين للقارة الإفريقية والشركات المتعددة الجنسيات والذين ينهبون ثروات القارة دون القيام بالتنمية ودون استفادة الدول الإفريقية من هذه الثروات وهذا عكس السياسة التي تنتهجها الصين بعد القفزة القوية التي حققتها في اقتصادها الذي أصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

لقد أبدت الصين رغبتها في مساعدة دول القارة الإفريقية في تنميتها وتطويرها في مقابل استفادة الصين من الطاقة والمواد الأولية والأسواق لسلعها و المساندة الدولية و عليه هذه العلاقة تناسب دول القارة الإفريقية وهي مبنية على المصلحة المشتركة بين الطرفين.

الدراسات السابقة:

يعتبر هذا الموضوع من بين المواضيع التي لم تلقى اهتمام من طرف الباحثين و المفكرين رغم أهمية الكبيرة إلا بعض الإصدارات السابقة وبعض مذكرا التخرج التي تطرقت إلى هذا الموضوع من عدة جوانب وخاصة الجانب الاقتصادي و السياسي و التاريخي.

الإشكالية:

هل تستطيع الصين منافسة الدول العظمى و الدول الاستعمارية السابقة صاحبة النفوذ التقليدي على قارة و تزيد من نفوذها سياستها المنتهجة اتجاه القارة الإفريقية؟

التساؤلات الفرعية:

1- هل تنجح الصين في افريقيا في ظل ولاء الأنظمة الراهنة إلى مستعمريها السابقة؟
2- هل يكون النفط الافريقي بديل الصين المستقبلي للطاقة؟
3- هل انتهاج الصين سياسة ناعمة ومبدأ المصلحة المشتركة ستزيد من قبولها ونفوذها في القارة؟

الفروض العلمية:

لقد انتهجت الصين سياسة ناعمة في افريقيا بغيت جلب معظم الدول الإفريقية إليها ولم تستخدم القوة الصلبة.

1-القوة الناعمة: وتعتمد هذه القوة على الاستثمارات الاقتصادية ومساعدة الطرف الآخر في التنمية وتقديم الفروض البنكية المسيرة وتقديم مساعدات مالية في بعض المجالات وتقديم الهدايا و غيرها عكس صندوق النقد الدولي و استقبال و تكوين الإطارات الدول في بلادنا وتوطيد العلاقات الدبلوماسية بينهم و هناك أمور ثقافية تعطيها الصين أهمية كبيرة و هذا ينشر الثقافة الصينية عالميا مثل القنوات التلفزيونية و الإنتاج السينمائي وإقامة المهرجانات و المظاهرات وغيرها من هذه الأمور.

2-الاعتماد المتبادل:

وهذه السياسة أصبح شائعة في ظل العولمة وتطور بعض الدول في تخصصها بإنتاج بعض السلع ووجود بعض المواد في دول محددة وكذلك تطور الاتصالات ووسائل النقل وهذا ما يفرض عليها أن تعتمد على بعض المنتوجات والمواد الأولية من بعض الدول أي هناك بعض الدول تحققت في انتاج سلعة ما وتسويقها كما ستورد السلع التي تستطيع انتاجها لطرف ما وبهذا يتم تبادل السلع بين الدول حيث تصدر الفا\ض وتستورد الناقص.

أهداف الدراسة:

هناك هدفين رئيسين لهذه الدراسة:

1-يخص القارة الإفريقية التي عانت من ويلات الاستعمار ونهب ثرواتها على مدى القرنين الماضين و عانت من كل الجوانب وبات على إفريقيا النهوض و التطور وبناء دولها و الازدهار لأن عندها كل الإمكانيات اللازمة، ولهذا ركزنا في هذه الدراسة على الصين التي أبدت مساعدتها لتطوير القارة و بنائها ونقل التكنولوجيا إليها وتقديم لها القروض البنكية المسيرة.

وهذه فرصة للدول الإفريقية يجب استثمارها وإقامة علاقة مع الصين رائدة.

2-يخص الصين هيبة الدولة التي حققت معجزة اقتصادية من كتلة سحرية لأكثر من مليار نسمة التي كانت عبئ على الدول إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي وحصل هذا خمسين سنة بنتاجها نموذج اقتصادي فريد من نوعية ويعتبر مزيج من الرأسمالية والاشتراكية.

3-والهدف الثالث حيث يعتبر الطرفين الصين و إفريقيا يكملان بعضهما إذا استغلا هذه العلاقة الصين تحتاج الطاقة والمواد الأولية وفك العزلة و الحصار الدولي عليها بمساعدة الدول الإفريقية و الوقوف إلى جانبها و إفريقيا تحتاج إلى التنمية و التكنولوجية و القروض.

مناهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة المذكرة على منهجين أساسيا وهما المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي.

المنهج التاريخي: وتطرقنا في هذا المنهج على المراحل التاريخية التي مرت بها الصين والأنظمة الاقتصادية المنتهجة وكيف غيرت الصين من سياساتها الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1978 م وفي هذه الفترة انتهجت السياسة الاشتراكية وبعد 1978 انتهجت سياسة مختلطة وانفتحت على الغرب و العالم. تطرقنا إلى علاقة الصين التاريخية بإفريقيا وكيف كافحا للتخلص من الاستعمار والعلاقة بعد الاستقلال.

المنهج التحليلي الوصفي:

من خلال اعتمادنا هذا المنهج التحليلي الوصفي تطرقنا إلى تحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا من خلال التطرق إلى تحليل السياسة الاقتصادية الصينية و الإمكانيات الهائلة الاقتصادية الصين والعلاقة بين الصين و إفريقيا التي تعتمد على الاعتماد المتبادل.

وكذلك النمو الهائل الاقتصاد الصيني الذي جعله ينافس الدول العظمى الصناعية في الأسواق ومصادر المواد الأولية وعلى رأسها إفريقيا نظرا للإمكانيات التي تحتويها مما جعل الصين تبقي علاقات نسبية معها وساعدت في بناء و إعمار افريقيا وباعتمادها على هذا المنهج التحليلي الوصفي تطرقنا إلى عدة جوانب من الاقتصاد الصيني و إمكانياتها الطبيعية والبشرية و المادية و العلاقة بين الصين و الدول الأفريقية.

الدراسات السابقة:

رغم أهمية هذا الموضوع إلا أن الدراسات الأكاديمية في الوطن العربي و الجزائر قليلة و لكن هناك بعض الدراسات قد تطرقت إلى تطور دور الصين و تصاعدها في ظل النظام الدولي الجديد.

و أصبحت تنافس الدول العظمى على نفوذها في بعض المناطق في العالم و منها القارة الإفريقية و أصبحت الأكثر نفوذا في القارة

ومن بين أهم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع –نذكر منها

-**أمينة محسن عمر أحمد الزيات**: السياسة الخاصة الصينية تجاه افريقيا(1991-2015): وقد تطرق إلى سياسة الصين في إفريقيا في هذه الفترة و تعاظم دورها في النظام الدولي الجديد و التحديات التي تواجهها من تزايد النمو الديمغرافي و المواد الأولية و علاقتها بالدول العظمى.

سامي السيد أحمد " الصين و إفريقيا " قسم السياسات و الاقتصاد جامعة القاهرة ديسمبر 2011.

كريس ألدن، الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟ تحتمية عثمان الجيلالي المثلوثي،بيروت، الدار العربية للعلوم،2009.

تقييم و تقسيمات الدراسة:

1-تقييم الدراسة:

نظرا لقلة المصادر في هذا الموضوع رغم أهميته سمح لنا باكتشاف سياسة فريدة من نوعها انتهجتها الصين كبديل للسياسات التقليدية من القوى العظمى تطرقنا في البداية إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة الداخلية عامة و السياسة الخارجية للصين خاصة و هذا في الفصل الأول.

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى السياسة الصينية تجاه إفريقيا حيث انتهجت سياسة لينة بداية بإيجاد مصدر أخر للطاقة و تحتوي القارة الإفريقية على احتياطات هائلة من الطاقة التقليدية و هي البترول و الغاز و الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية بالإضافة إلى احتوائها على مخزون هائل من المواد الأولية الباطنية من معادن كما تعد أراضيها من الأراضي الخصبة الشاسعة، كما أنها تزخر بأنهار و بحيرات و مياه باطنية و أسواق واعدة لسلعها و استثماراتها.

وكذلك كثرة الدول في القارة الإفريقية يعطيها دعما كبيرا في هيئة الأمم المتحدة وهذا ما حفز الصين على منافسة القوى العظمى على القارة الإفريقية.

2- تقسيمات الدراسة:

قسمنا الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: السياسة الخارجية الصينية مفاهيميا و نظريا حيث ينقسم إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وخصائصها أما

المبحث الثاني: فيندرج تحت عنوان المقاربات النظرية التي تساعد على فهم وتفسير العلاقة الصينية الخارجية الذي يقوم بدراسة مقاربة القوة الناعمة ونقدها.

المبحث الثالث: إلى أهداف وعوامل وأدوات السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا.

الفصل الثاني: فهو يدرس طبيعة السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا .

المبحث الأول: إلى العلاقات الصينية في القارة الإفريقية حيث تناولنا علاقة دولة الصين بالقارة الافريقية قبل الحرب الباردة وبعدها .

المبحث الثاني : فقد تطرقنا إلى دراسة الأهداف، العوامل والآليات الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية اتجاه القارة الافريقية في حين قمنا بدراسة النموذج التنموي ،القدرات الاقتصادية والبعد والعمق الاقتصادي الصيني اتجاه افريقيا في المبحث الثالث للفصل الثاني.

الفصل الأول
السياسة الخارجية الصينية
مفاهيما ونظريا

تمهيد

دراسة الفصل الأول نتناول من خلالها السياسة الخارجية الصينية مفاهميا ونظريا وسندرس من خلاله. التأصيل المفاهيمي للدراسة، كمبحث أول: حيث ركزنا فيه على مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة لها، إضافة إلى دورالعامل الاقتصادي في السياسة الخارجية.

أما المبحث الثاني: فسيتم التطرق الى أهم المقاربات النظرية التي تساعدنا على فهم وتفسير العلاقات الصينية، لذا تطرقنا الى مقاربة القوة الناعمة،ونقد مقاربة القوة الناعمة،ثم مقاربة الاعتماد المتبادل.

أما المبحث الثالث: سنتطرق فيه إلى أهداف وعوامل وأدوات السياسة الخارجية الصينية.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا.

من خلال هذا المبحث سنتناول الجانب المفاهيمي، أين سنأخذ هذه الدراسة في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول يخص بمفهوم السياسة الخارجية ويتم التطرق الى المفاهيم المشابهة لها وأهدافها، أما المطلب الثاني فيتناول آليات وأدوات السياسة الخارجية، وبخصوص المطلب الثالث فهونتناول فيه العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

إن مظاهر مصطلح السياسة الخارجية متعددة ومتنوعة يتجلى ذلك من خلال التعريفات المطروحة من قبل المفكرين والباحثين وهذا لتنوع تداولها عبرمجالاتها المختلفة، وهو كما سنوضحه عبر الآتي ذكره .

1- الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية

الطرح الذي يأخذ به الكثير من المفكرين والباحثين المهتمين بالعلاقات الدولية الى تقسيم معاملات وأفعال الدول التامة السيادة إلى معاملات وأفعال تمارسها الدولة داخل إقليمها وهوما يتفق على تسميته بالسياسة الداخلية، ومعاملات وأفعال تمارس خارج اقليم الدولة وهوما يطلق عليه اصطلاح السياسة الخارجية، وبواسطة هذا النوع الثاني من التصرفات تدخل الدولة في شبكة من الارتباطات والعلاقات متعددة الوجه والمواضيع مع أطراف خارجية اخرى بغية تحقيق مجموعة من المصالح. وعلى هذا الأساس تجلت

أهمية السياسة وأصبحت أكثر تنوعا وتعقدا وتعددت التعاريف المقدمة من طرف المفكرين والباحثين، تعاريف تركز على نشاط الدول[1]وأخرى تركز على سلوكياتها:

عرفها حامد ربيع " على أنها: جميع صور النشاط الخارجي حتى ولولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية،إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية[2].

كما يعرفها تشارلز هيرمان " بأنها: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة ومن يمثلونهم الذي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"

كما عرفها مارسيل ميرل بأنها : "هي الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحوالخارج أي معالجة مشاكل ماوراء الحدود"[3].

أما دانيال باب فعرفها بأنها: " الأهداف التي توجه مجموعة الأفعال التي تقوم من خلالها الدولة بإنجاز أهداف سياستها الخارجية".

ونجد أيضا زايد عبد الله مصباح يعرف السياسة الخارجية على أنها: "السلوك الخارجي أية دولة واحدة دولية هوعبارة عن حدث وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة

مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك الخارجي يتحدد بالبواعث

أو المقاصد المرتبطة به وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود "[4]

---

[1]حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دارهومة

2012،ص 14.

[2]محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2،القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998ص9.

[3]مارسيل ميرل،السياسة الخارجية، تر : خضر خضر،جريسبرس،بيروت :سلسلة أفاق دولية، (د س ن)، ص 3.

[4]زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، مالطا : منشورات elga،1994، ص 8.

أما جيمس روزنوعرفها على أنها : " تعني تلك النشاطات السلطوية التي تتخذها أوتلتزم باتخاذها الحكومات إما لتغيير وضع معين أوالإقرار به في البيئة الدولية" .

ومن جهته محمد السيد سليمعرف السياسة الخارجية على أنها : "برنامج العمل العلني الذييختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي "[1]

2- الفرع الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم:

إن علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم كعلاقتها بالسياسة الداخلية والعلاقات الدولية السياسة الدولية،و علاقاتها بالدبلوماسية والاستراتيجية نتناوله عبر التسلسل المذكور أسفله.

أ- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

نسج السياسة الخارجية يتبع ويخضع لمبادئ السياسة الداخلية إذ أن السياسة الخارجية لأي دولة هي قائمة أساسا على مبادئ وقواعد السياسة الداخلية مراعاة للسيادة الداخلية كن أي أن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، فإن ربط السياسة الخارجية تتأثر بالشأن الداخلي سواء على مستوى كيان الدولة ونظامها السياسي أوعلى مستوى الأفراد كشعب بإسم الجماعة و طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية أوعلى مستوى حالة العلاقة السلمية[2].

يرى بعض المنظرين إلى مسألة العلاقة بين السياسة الخارجية والشأن الداخلي من زاوية تأثير الأولى على الثانية، فإذا كانت قضايا السياسة الخارجية تتصل بموارد المجتمع و أوضاعه العامة فإنها تكون أثر أوصال شؤون المجتمع الداخلية ومن ثم فإن جل فئات المجتمع تبدي اهتمامها وارتباطها بهذه القضايا، وفي حالة السياسة الخارجية التي ترتبط بصفة مباشرة بحياة المجتمع الداخلي، أين يجد صناع القرار الخارجي حرية واسعة فيما يتعلق بإدراك وفهم التصرف في الشؤون الخارجية[3].

[1]محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 12.

[2]أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، أردن : دار زهران للنشر والتوزيع، 2011،ص 47.

[3]حسين بوقارة،مرجعسابق،ص22،23.

ب- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية :

تأثر وتأثير السياسة الخارجية والعلاقات الدولية أين يعد مصطلح العلاقات الدولية حديثا من حيث النشأة أي أن الدولة القومية هي المصدر الأساس في تنظيمها وقد دخل هذا المفهوم إلى حيز الواقع العلمي في القارة الأوروبية، في نهاية القرن الثامن عشر وشاع في أرجاء العالم كافة[1].

يعرف مارسيل ميرل العلاقات الدولية بأنها: كل التدفقات التي تعبر الحدود، أوحتى تتطلع نحوعبورها هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أوالخاصة التي تقع على جانب الحدود[2].

على ضوء ما سبق ذكره يمكن القول أن العلاقات الدولية تنحصر فقط في السياسات الخارجية للدول وأن هذه الأخيرة عبارة عن عملية تتم داخل الدولة عادة ما يكون صانع القرار على علم وإطلاع بمختلف بدائلها مراعاة للشأن الداخلي لنظام كل دولة للحفاظ على شأنها الداخلي وسيادتها.

وعليه نستنتج أن العلاقات الدولية أوسع في مداها وأشمل في آفاقها من السياسة الخارجية للدول، فإذا كانت السياسة الخارجية تمثل جزءا لا يستهان به من العلاقات الدولية فإن هذه الأخيرة تتكون كذلك من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في العلاقات الدولية (منظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسيات...)[3].

[1] أحمد النعيمي،مرجعسابق،ص38.

[2] سعد حقي توفيق، مبادئ العالقات الدولية، ط5، بغداد : المكتبة الوطنية القانونية،2010،ص 12،13.

[3] حسين بوقارة، مرجع سابق ، ص 26.

ت- السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

يتجلى تأثير السياسة الخارجية والسياسة الدولية، حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي تسعى للبحث عن إنجاز أهدافها وقيمها،مما ينجر عنه تأثير وتأثر ينجم عنه تفاعل يطلق عليه بالسياسة الدولية أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على نمط من الصراع والتعاون[1].

نجد مايكل هاس عرف السياسة الدولية بأنها ذلك الحيز من العلاقات الدولية التي توظف فيه القوة، والإجبار والمساومة لتحديد كيفية تخصيص الموارد العالمية بين مختلف الدول والتنظيمات الدولية[2].

من هاذ نلاحظ أن السياسة الدولية ذات طبيعة تفاعلية وهي بذلك تختلف عن السياسة الخارجية التي تتميز بأنها أنشطة وحدة دولية واحدة في نسق دولي تجاه الوحدات الأخرى والسياسة الدولية تحدث بين وحدات الدولية وليس داخلها وإن كانت تتأثر بما يحدث داخلها تلك الوحدات وترتبط السياسة الدولية بسعي الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها[3].

ث- السياسة الخارجية والدبلوماسية:

مجال تفاعل السياسة الخارجية والدبلوماسية هناك اختلاف في مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية،إذ أن السياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى،أوالمنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسة والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى.

---

[1]سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 18.

[2]محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص 6.

[3]وحيدة كحول، "ماهية الستراتيجية "، محاضرة القيت على طلبة االولى ماستر عالقات دوليةواستراتيجية،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، قاعة 5،2015/10/23، 90:40.

بينما نرى أن الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية فالدبلوماسي هوالذي يقوم في تنفيذ الخطة التي يرسمها، وجل السياسة في الدولة في أوقات السلم،أن هذا يعنى بأن الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية تلجأ إلى نوع من الصراع السياسي أوآثاره[1].

فالدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية للدول خاصة في وقت السلم من خلال عملية التمثيل والتفاوضات التي تجرى بين الدول خاصة والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها، والدبلوماسية هي التي تدعمها كل هذه الأدوات سياسة أودعائية أواقتصادية أوعسكرية بهدفها هوتحقيق التوافق بين الدول لتحقيق الأهداف المرجوة[2].

السياسة الخارجية والاستراتيجية:

حين نذكر مصطلح السياسة الخارجية والاستراتيجية نرى بأن إستخدام مصطلح الاستراتيجية إلى الإغريق، حيث تميز حياتهم الحرب والقتال وهذه الكلمة من حيث المضمون كانت تشير عندهم بفن القائد[3].

ومنه نجد ليتريه عرفها بأنها: فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في مناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد عدد أكبر من الجيوش لضمان النجاح في المعارك.

عرفها بوفرف: على أنها فن استخدام القوة للوصول إلى الهدف السياسي، وهذا ينطوي على قدر كبير من الإدراك لحقيقة الاستراتيجية فهو الذي يربط الهدف السياسي الذي تسعى القوة الى تحقيقه بالقوة العسكرية، بمعنى أن القوة العسكرية ليست لوحدها القادرة على تحقيق هدف السياسة، وقد قصد بالقوة جميع العناصر التي تتشكل منها: سياسية، اقتصادية، ثقافية ...

ومن الاستراتيجية بمفهومها الضيق تعني أن السياسة تقود الحرب، أما بالمعنى الواسع فإن السياسة تقود مجموعة من الاستراتيجيات المتخصصة والاستراتيجية العسكرية ليست إلا أحد هذه الاستراتيجيات[4].

---

[1]أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 43.
[2]محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية، الإسكندرية : الكتب الجامعي الحديث، 2007،ص94.
[3]أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 35.
[4]وحيدة كحول، مرجع سابق .

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية

تأثير العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية أين يعتبر العامل الاقتصادي من المؤثرات الفاعلة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لأي دولة ويرتبط ذلك بمدى توفر الموارد والمقومات الإقتصادية الوطنية[1] على الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية[2]، وطريقة استخدامها وفقا لخطط سياسية وبأيدي وكفاءة علمية[3]، ففي عصر الاعتماد المتبادل يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الاقتصادية[4]، فالدولة التي تتمكن من التغلب على التخلف الاقتصادي تكون قادرة على التخلص من آثار أي تبعية إقتصادية تسلب القرار السياسي إستقلاليته وهذا يتوافق عل وجود بنية اقتصادية سلمية[5] وتشمل البنية الاقتصادية ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، درجة تطور الدولة الاقتصادي،وحجم تجارتها الخارجية[6]. غير أن حيازة هاته القدرات الاقتصادية لا يمكن أن يتجسد بشكل مباشر في دولة قوية ذات سياسة خارجية مؤثرة، بل يتطلب الخبرة والبراعة العقلانية في توظيف الموارد الاقتصادية[7].

[1]مازن إسماعيل الرمضاني، في عملية إتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 1979.
[2]حسين بوقارة، مرجع سابق،ص81.
[3]مازن إسماعيل الرمضاني، مرجع سابق.
[4]حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 81.
[5]مازن إسماعيل الرمضاني، مرجع سابق.
[6]ناصف يوسف حتى، النظرية في العالقات الدولية، بيروت : دار الكتاب العربي،1985،ص 179.
[7]حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 82.

منه نستنتج أنه لما تتفاعل العوامل تفاعلا مراقبا منظما وفق زمن معين، ينتج لنا ما يسمى القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، خدمات) ولابد من توازن بين تلك القطاعات مع توازن في كل قطاع بمفرده.

لكن عندما تكون الموارد محدودة يتعين عندئذ اختيار القطاع الذي توجه إليه هذه الموارد[1].

تلعب العوامل الاقتصادية دورا حاسما في تحديد طبيعة ومحتوى قرارات السياسة الخارجية. هناك دول كثيرة تسيطر على موارد اقتصادية حيوية ضرورية لكل الاقتصاديات مثل هيمنة بعض الدول العربية على نسبة معتبرة من إنتاج النفط، إلا آن ذلك لم يتجسد في شكل توجهات خارجية مؤثرة في العلاقات الدولية.

متى كان وضع الدولة قويا وإيجابيا في هذه المجالات الاقتصادية زاد من مكانتها وقوتها على المستوى الاقليمي والدولي بما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى[2].

فللعوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسية الخارجية، إن تنفيذ معظم السياسات تتطلب توفر الموارد الاقتصادية[3].

---

[1]روبرت الوفون، التنمية الاقتصادية (سلسلة قضايا الساعة)، القاهرة: مطابع الأهرام، 1978، ص 144.

[2]حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 82، 83.

[3]لويد جنس، تفسير السياسة الخارجية، تر : محمد بن أحمد مفتى، محمد السيد سليم، الرياض : عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989، ص 185.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية اتجاه إفريقيا.

إن تنظيم العلاقة بين دولة الصين الشعبية والقارة الإفريقية يحدد أهم المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية اتجاه إفريقيا وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث التي من خلالها نستطيع تفسير العلاقات الصينية الافريقية، فقد اعتمدنا على مقاربة القوة الناعمة، ومقاربة الاعتماد المتبادل وهذا لتساعدنا على فهم وتفسير العلاقة بين الصين الشعبية والقارة الإفريقية .

المطلب الأول: مقاربة القوة الناعمة:

مقاربة القوة الناعمة سنقوم في هذا العنصر بفهم وتفسير السياسة الخارجية الصينية من خلال هذا المفهوم المسمى ،مقاربة القوة الناعمة (السلمية)[1].

الوزن و القوة الذي تتمتع به كل دولة يعتبرأهم ما يمكن من خلاله رسم ابعاد الدور الذي تقوم به هذه الدولة على مستوى المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوة الخارجية، فللقوة ابعاد متعددة ومتشابكة ولها طبيعة ديناميكية، أي أن التغيير في ثقل العناصر التي تصنفها يتبعه تغيرات متشابهة في حجم القوة وفاعليتها[2].

---

[1]سمير قط، "الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة–قطاع النفط نموذجا"، مذكرة ماجستير: (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقاتدولية،وإستراتيجية،2007-2008)، ص 18.

[2]إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول والنظريات،القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991، ص164-165.

مضمون الأمن من منظور المقاربة التقليدية أو"الواقعية" كان يرتبط بالدولة كموضوع مرجعي، وتكون انجراحيتها عل شكل تهديد عسكري من طرف دولة اخرى وحتما سيكون الرد عسكريا[1].

ومع إنفتاح العالم على التكنولوجيا والعولمة ومع انفتاح الحدود أمام تدفق المعلومات والعلوم رجحت أهمية العوامل غير المادية في الحساب العام للقوة التي باتت أكثر تعددية، نماذج سياسة جذابة حيوية الابداع الثقافي والفني مبادلات رمزية يتسع نطاق تقبلها، فتحقيق المصلحة الوطنية بوسائل غير عسكرية وغير مباشرة في العلاقات مع الكائنات الأخرى في المحيط الدولي والاقليمي اولى من تحقيقها بأعمال ذات طابع اكراهي جزري[2].

توظيف جوزيف ناي المصطلح لتوصيف قوة تتخذ بديلا للفعل العسكري تمنع الدولة قدرة على التأثير في غيرها، إذ هي وسيلة لإدراك ما يريده الآخرون، تحدث تأثيرها دون لجوء الى الاستعانة بالعنف أوالاجبار. كما عدد ناي توصيفات للقوة الناعمة من خلال:

- تشكيل صورة لما يفضله الآخرون.
- الجذب والاستمالة كثيرا ما تؤدي الى مكتسبات سوق الآخرون أوحثهم الى تقبل مراداتك بفضل طروحات ثقافية أوإيديولوجية
- نيل مكانة في العالم السياسي (يجعل الآخرين يطمحون الى مكانتك)

---

[1]سمير قط،مرجع سابق،ص 18.

[2]نزار الفراوي، الثقافة والقوة الناعمة،حروبالأفكار في السياسة الخارجية، (د م ن):مركز برق للأبحاث والدراسات، 2016،ص1.

- التأسيس للنتائج كنتيجة لإتقان البرامج (الخطط)، ومن ثم فهي عنصر جوهري للقيادة يتمتعبجاذبية تحث الأخرين على طلب ما تطلبه فالجاذبية مؤدية الى النتائج المرغوب والمراد تحقيقها[1].

يضيف جوزيف ناي بان استخدام القوة الصلبة هي اكثر تكلفة من حيث مصادرها مقارنة بالقوة اللينة التي تتمثل في: الجاذبية الثقافية والايديولوجية وقضايا السياسية الداخلية والسياسة الخارجية، وفي سبيل حديثة عن مصادر القوة الناعمة لدى امريكا قدم قائمة تقوم مقاييس القوة (وفود الأجانب، استضافة اللاجئين، ترحيب بالدارسين الأجانب والسواح، مبيعات الكتب، انتشار الرياضة) تتسم بالوضوح وعدم التهديد .

لكن تواجد تلك العناصر والمصادر وحده لا يكفي لصناعة قوة ناعمة فال بد من عنصر وسيط (مثل الوسيط الكيميائي)، يفعل تلك المصادر ويجعلها مفعلة ايجابيا، هذا الوسيط هوالقدرة السياسة والشك ان اجتماع تلك العناصر او عدد منها يمنح القوة الناعمة طبيعة خاصة.

كل قوة (دون تحديد) حتى يمكن تفعيلها لابد من وجود قرائن تقترب بالقوة "ممتلك القوة، من تستخدم ضده،وظروف تدعوالى استخدامها" لكن القوة الناعمة تستند على وجوه قبول من المتلقي اوقابلية للتأثر بطروحات مستخدم القوة الناعمة.

لقد حدد كورال تسبيك نوعين من القوة الناعمة: واحدة عالية تستهدف بها النخب، والثانية منخفضة يستهدف بها الجمهور العريض ومؤكد انها ال تنفع مع النخب، فإذا كان مفعول القوة الخشنة صادما ومباشر في التوجه الى المستهدف وسريع الحدوث، فان القوة الناعمة بالمقابل ذات مفعول غير مباشر ويأخذ زمن للبروز والحدوث.

---

[1]جوزيف ناي، القوة ناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية،تر: محمد توفيق البجيرمي،السعودية : العكبيان للنشر، 2007،ص38.

الواضح ان هناك علاقة تكافؤ بين الاعتماد المتبادل والقوة الناعمة، فإن القوة الناعمة تجد مجالا رحبا للفاعلية في ظل ضخامة الاعتماد المتبادل وكذلك هذا الاخير يتوسع في وجود قوة ناعمة فعالة[1]، ومعناه ان تشابك المصالح بسبب توسع الاعتماد المتبادل مانع قوي لاستخدام القوة الصلبة ومن ثم تزداد سيادة القوى الناعمة.

المطلب الثاني: نقد مقاربة القوة الناعمة:

مما سبق ذكره نوجز نقد مقاربة القوة الناعمة إنطلاقا من العنصرين:

أولهما: الفصل بين القوة الصلبة والقوة اللينة فنجد الكثير من المنظرين يرفضون الفصل بينهما، فان القوة اللينة وما تحققه من نتائج تبقى دون جدوى اذا لم تستند بقوة اقتصادية وعسكرية ضاربة، ومثال ذلك عدة دول (اليابان والمانيا...) فرغم كل ما تملكه من نظم سياسية وثقافية وايديولوجية جذابة إلاأن تأثيرها على مخرجات السياسية العالمية نسبي.

أما ثانيا: فهو إعطاء الأولوية للقوة اللينة في الهيمنة العالمية، هوطرح غير دقيق ونسبي فتراجع المتغير العسكري بحيث انه يبقى هوالعامل الحاسم في ضمان هيمنة الدول، والغزو"العسكري الأمريكي على العراق " دليل عل أمريكا لم تحتاج الى مؤسسات دولية ولا إيديولوجيا وثقافة جذابتين في فرض هيمنتها على منابع البترول في العراق وانما الى ترسانة عسكرية جبارة[2].

[1]وليد عبد الحق، تحول المسلمات في نظريات العالقات الدولية الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر،1994، ص32.

[2]سمير قط، مرجع سابق، ص 22.

المطلب الثالث: مقاربة الاعتماد المتبادل.

مقاربة الاعتماد المتبادل ستساعدنا في تفسير العلاقات الصينية الافريقية الا أننا نجد انها تركز على الجانب الاقتصادي في العلاقات الدولية وهذا على اعتبار ان السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا محورها اقتصادي.

الاعتماد المتبادل ظاهرة انسانية لابد منها واذ ليس بمقدور انسان أولا مجتمع أن يحقق اكتفاءا ذاتيا بحيث كان ظهورها) كظاهرة دولية (في المجال الاقتصادي خاصة أن المجال الاقتصادي يمكن تجزئته وكل دولة تضطلع بجزء ويعتمد عليها الآخرون في هذا الجزء. ثم شهدت الازدهار بسبب التطور في وسائل النقل والاتصال ذلك جعل الدولة مكشوفة بحيث يعلم تواجد تفوقها وهنا يعتمد عليها الآخرون[1].

الاعتماد المتبادل بدأ الازدهار منذ ستينيات القرن الماضي مدعومة بمختلف الطروحات النظرية التي تركز على الليبرالية والتعددية في العلاقات الدولية، وهي تركز على التعايش والتفاعل الذي يحدث بين مجموعات سياسية واقتصادية واجتماعية في النظام الدولي من خلال تبلور[2]، ومن ثم (اي بسبب ذلك التقليص والاعتمادية) تصبح الاجندات السياسية المنسجمة

معا،حيث تفرض العولمة بروتوكولاتها واشكالها الثقافية التي تتقارب وتتركز قادمة من اماكن متجمعة في اخرى مثلما لفت النظر اليه كوهين:" ان مجتمعا عالميا سائر نحوى التشكل..." ضمن هذه الحركية الديناميكية (العولمة) ظاهرة الاعتماد المتبادل ستدخل في كل نشاط وكل مكان .وسيعظم شانها بفضل ثلاثة عوامل:

الأول: بروز فاعلين من اسيا وامريكا اللاتينية واقتحامهم القوة المجال التجارة العالمية.

---

[1]محمد الطاهر عديلة، الجدل الليبرالي الواقعي حول الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي، العدد 15، دفاتر السياسة والقانون، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016، ص 247.

[2]حسين بوقارة، مرجع سابق،ص158.

ثانيا: كثافة تدفق الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال معا مشكلة تيار ينبسط على العالم.

ثالثا: تعميق التبادلات مع ادماج التجارة الخدمية وخاصة الخدمات المالية في التجارة العالمية.

أي أن العولمة دفعت الى اعادة صياغة نمط اقتصادي جديد يحقق بالاعتماد على الآخرين على ممتلكاتهم وافكارهم وعلى حدودهم وفي المحصلة حصول اعتماد متبادل[1]،شبكة من مصالح متكاملة ومتداخلة على مستويات رسمية وغير رسمية، ومن ثم في ظل هذه الظاهرة ال يمكن فصل السياسة الخارجية عن ذلك المسار الذي يحدث في البيئتين الداخلية والخارجية ذلك ان شبكة التفاعلات تلك من {والى} اقليم الدولة خاصة وانها ناتجة عن فواعل فوق قومية وقطرية شركات متعددة الجنسيات،منضمات دولية ...هي بعيدة نسبيا عن تحكم مؤسسات الدولة، الن الوضع هنا ال ينتج عن حسابات واعتبارات الجهاز الرسمي لاتخاذ القرار بل نتيجة مسار سياسي واقتصادي داخلي ودولي معقد لتعدد الفواعل[2].

ان ظاهرة الاعتماد المتبادل في الاقتصاد تعني كل مجالات النشاط المرتبط بفاعلين أخرين اوحدود اخرى،ومن ثم توسع العلاقات الاجتماعية العالمية وتقوي شعور الانتماء الى نفس العالم المشترك. يرى "زكي العبيدي "ظاهرة الاعتماد المتبادل تمس مجموع تقليص الفضاء بأبعاده الرمزية والحدودية، اي ذلك التقليص يؤدي الى حالة الانتماء العالمي[3]، ذلك أن الواقعين يرون: الاعتماد المتبادل يعظم وينوع مقومات القوة لدى عضو أواعضاء من النظام

---

[1]محمد الطاهر عديلة،مرجع سابق،ص 248.

[2]حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 159.

[3]محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق،ص 249.

الدولي ويمنحه مجالا واسعا من حرية التصرف في المناورة[1]في السياسة الخارجية على حساب الدولة المتوسطة والصغيرة، التي تصبح في تبعية مطلقة للقوى المهيمنة مما يحرمها احتمالات الفعل والتأثير في توجيه الأحداث الاقليمية الدولية بل وحتى الوطنية[2].

مما سبق نستنتج أن المصالح المشتركة محفزة للحفاظ على الأمن كذلك هنا يمكن أن تكون تلك المصالح باعثا للهيمنة والنزاع، لأن تشابك المصالح وتعقدها يزيد من غموضها وصعوبة ادارتها،ومن هنا يحدث عدم التفاهم أوجور طرف على طرف. وكذلك تشابك المصالح يقود الى فقدان الاستقلالية في القرار ومن ثم عدم الكفاءة في رعاية المصالح وذلك يفسح المجال لهيمنة الآخرين والنزاع .

من خلال تطرقنا لعنصر الاعتماد المتبادل نجد أنه يحفز رعاية الأمن وذلك أمر واحد وهو تشابك المصالح المتبادلة وتوزع مقوماتها بين العديد من الأطراف، ومن ثم تجنب الوقوع في الأضرار بطرف فان جميع الأطراف ال تترك المجال الي طرف للانفراد بقرار عسكري[3].

كما عرفنا ظاهرة الاعتماد المتبادل متنامية بدلالة المؤشرات، فهي حتما ستقود الى التساؤل:

هل هي وسيلة الى زيادة الأمن العالمي (أي مقومات الحياة) أم هي وسيلة الى بحث النزاعات (مقومات الفناء) وللرأيين مدافعون.

1- ارتباط ظاهرة السياسة الخارجية الصينية إتجاه إفريقيا بزيادة الأمن أوالنزاع:

أ- **الارتباط بزيادة الأمن**(رأي الليبراليين) كلما تعددت مجالات التواصل بين الأمم وقويت قل احتمال المواجهة العسكرية حتى الخلافات تقل وازدادت فرص السالم بالنظر على اعتماد الأمم على بعضها فيما يتعلق بمنتجات حيوية واستراتيجية[4].

[1]حسين بوقارة، مرجع سابق،ص162.
[2]حسين بوقارة، نفس المرجع،ص162.
[3]نفس المرجع، ص160-161.
[4]حسين بوقارة، المرجع السابق،ص159.

كما أن التبادل الثقافي والعلمي يجعل الشعوب باهتمامات كل منها، وهي اهتمامات في الغالب انسانية مشتركة ومن ثم يدرك كل انسان ان الآخرين مماثلين له وهذا ما يزيد من فرض التعاون فيما بينهم وفي النهاية يصبح السلوك الخارجي مقيدا باعتبارات براغماتية مصلحية اعتبارات انسانية اخلاقية وتلك الاعتبارات منافية لمنطق النزاع، واذن فهي ظاهرة متنامية حسب تعريف كوهين.

ب- **الارتباط ببعث النزاعات:** أي بعث النزاع كردة فعل على ممارسات الهيمنة وهذا المنظور يستند على ابعاد ومنطلقات تاريخية فلسفية، ويمكن اضافة نفسية لوجود ارادة ال شعورية في الهيمنة يلجا الى توظيف منهجية * الجدلية التاريخية في فهم حقائق العلاقات الدولية، وذلك الن نظام الدولة القطرية ابتداءا يكرس حسب رؤية ماركسية هيمنة الطبقة البورجوازية وتصبح السياسة الخارجية عبارة عن اداة توظفها هذه الطبقة للدفاع عن مصالحها والحفاظ على مكانتها داخليا وخارجيا، وهوما يجعل العلاقات الدولية في ظل الاعتماد المتبادل هي عالقات صراع[1] دائم.

2- مؤشرات تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل:

- تزايد حجم التعاملات وتعدد المتعاملين.
- حساسية من الأحداث العالمية.
- التأثير بالعوامل الخارجية[2]
- تزايد اطر التفاعل المتبادل(مؤسسات).

الأولوية لم تعد للعوامل العسكرية بل للقضايا الاقتصادية والبيئية وحقوق الانسان.

التخلي عن اللجوء الى القوة العسكرية في حل الخلافات (القوة العسكرية حتمية الضرر والضرر بكل عضويقود الى اضرار بالآخرين).

[1] نفس المرجع، ص 160-161.

[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 249.

الأهم ونحن بصدد موضوع اقتصادي ان نسوغ مؤشرات تنامي الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي:

- نشوء تكتلات الاقتصادية.
- انشاء منظمة التجارة العالمية (1994) لمراقبة التجارة العالمية والاشراف على شؤونها.
- دخول دول وسط وشرق اوروبا في الاقتصاد العالمي الرأسمالي،بحث عن الاعتمادالاقتصادي.
- بروز القوة الصينية وصعودها[1]

تعرف نادية محمود مصطفى: " الاعتماد المتبادل بانه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن انماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين اعضاء النظام للتغييرات التي تقع في إطارأحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من التأثير بالقوى والأحداث الخارجية، ومن ثم يتوقف عليها (ظاهرة الاعتماد المتبادل) مدى قدرتهم على مواجهة اوعدم مواجهة اعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية.

- نجد ان الاعتماد المتبادل ظاهرة تجتاز حاجز القومية[2].
- ينتج عنها تأثر كل عضوبما يحدث في المجال الآخر.
- وحسب حالة ذلك الاعتماد تكون مواجهة اوعدم مواجهة التأثيرات الخارجية[3].

تعريف جوزيف ناي وكوهينالاعتماد المتبادل، انخفاض اهمية وقيمة العلاقات الأمنية العسكرية المتعددة في الربط بين الدول العالم[4].

[1]محمد الطاهر عديلة، نفس المرجع،ص250.
[2]محمد أبوزيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 44،2012، ص 96.
[3]محمد أبوزيد، نفس المرجع، ص96.
[4]محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص248.

يمكن الاستعانة بنظريات الاعتماد المتبادل الاجتماعي لمعرفة المقدمات،الأسباب الشخصية التي تتدخل في تحديد مآل ذلك الاعتماد المتبادل الاقتصادي:

- **اعتماد متبادل ايجابي:** يوجد حين تتوافق الأهداف وحين يشعر طرف بانه سيبلغ اهدافه اذا بلغ الطرف الآخر اهداف (هنا كل طرق يريد النجاح الاخر).
- **اعتماد متبادل سلبي:** حيث تتعارض الأهداف وكل طرف يشعر بانه لن يبلغ اهدافه الا اذا اخفق الآخر في بلوغ الأهداف (هنا كل طرف يحرص على فشل الآخر).

ان الاعتماد المتبادل في تحقيق اهداف الايجابية يحفز على اتمام اعمال عظيمة اكثر من الاعتماد على الموارد فقط، أنه لما يحتاج طرف موارد طرف ولكن دون تشارك في الأهداف ينتهي الامر بالاستيلاء على موارد الآخر دون ان يمنح هوالموارد لنجاح كل شراكة فال بد من وجود غايات مشتركة ضرورية الحداث الاعتماد المتبادل في الموارد.

المبحث الثالث: أهداف وعوامل وأدوات السياسة الخارجية الصينية:

يعتبر الهدف من السياسة الخارجية هوما يريد صانع القرار تحقيقه من وراء عامل وظرف عن طريق أداة معينة . يعتمد صانع القرارمن خلال الظروف والأوضاع التي يقوم بإنجازها مستقبلا بأدوات على الصعيد الخارجي، فالهدف في السياسة الخارجية هوالغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية.

وعليه قسمن هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الصينية ، المطلب الثاني: عوامل السياسة الخارجية الصينية ،المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الصينية:

يعتبر الهدف من السياسة الخارجية هوما يريد صانع القرار تحقيقه وتمثل التطورات صانع القرار للظروف والأوضاع التي يقوم بإنجازها مستقبلا على الصعيد الخارجي، فالهدف في السياسة الخارجية هوالغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية.

تصنف أهداف السياسة الخارجية حسب المعايير التالية:

1/أهداف بعيدة المدى: إن الدولة التي تقوم عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من خدمة هذه الأهداف، وهذه الأهداف تعكس رؤية لبنية النظام الدولي كنظام اقتصادي.

2/أهداف متوسطة المدى:

هذه الأهداف تفرض الوحدة الدولية إحداث تغيير في البيئة الخارجيةوعلى الوحدة الدولية الالتزام بهافهي بدور متميز في البيئة الخارجية وتخدم المصلحة العاملة للدولة في البيئة الدولية.

3/الأهداف المحورية:

هذه الأهداف يتطلب تحقيقها وحماية وجود الدولة أونظام بحيث يتم استثمار كافة الامكانات والوسائل من أجل الحفاظ عليها، فهي ترتبط أحيانا بقضايا أساسية ال يمكن للوحدة السياسة أوالدولة أن تعرضها للخطر مثل : السيادة الوطنية والأمن القومي[1].

- أبرز الأهداف المتداولة للسياسة الخارجية تتمثل في :
- المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي .
- زيادة قوة الدولة والعمل على تدعيم أسس السالم الاقليمي والدولي .

[1] نفس المرجع، ص151- 152.

- تطوير المستوى الاقتصادي للدولة (قاعدةاقتصادية تضمن للدولة الرفاه لمواطنيها)[1]

المطلب الثاني : عوامل السياسة الخارجية الصينية:

المقصود بالعوامل هي تلك العوامل التي تشكل حدود الدور الصيني في النظام الدولي ومدى فعالية وتاثير هذه العوامل على العلاقات العربية الصينية. وهذه العوامل ترتبط بمجموعة من عوامل القوة الذاتية الكامنة في الصين كدولة سواء من حيث القوة البشرية والموارد الأولية اوالاستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية. كما يرتبط بمجموعة من العوامل الخارجية سواء في النظام الإقليمي اوالخارجي. وهو ما ستحاول الدراسة توضيحه فيمايلى:

العامل الجغرافي والسكاني للسياسة الصينية

1- **العامل الجغرافي:** يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة، هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات "ماكيندر" و"مارشال ماكلوهان".''ولذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني، تتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم^2، وتعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا. تقع الصين بين دائرتي عرض 18° و54° ، وبين خطي طول 74° و135° ، وهي بذلك تعد حقا دولة قارة. وتتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها :روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، وللصين عمق استراتيجي كبير، وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا،

---

[1]أشواق عباس، السياسة الخارجية والحوار المتمدن، العدد 1991، في 2016/11/12، على 15:30، متحصل عليه من:

http:// www.ahewar.org/debat/show.at.asp?aid

خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023كم، ومن الشرق إلى الغرب 6468 كم.

وتشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير (silk road) أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر، ومضيق فرموزا [1].

وبالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، وتنوع الأقاليم وتعدد الثروات الطبيعية، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني.

2- **العامل السكاني:** كما يلعب العامل السكاني دوراً هاماً ومؤثراً في سياسة الدول حيث يعتبر العنصر البشري من العناصر المهمة لبناء قوة الدولة، فهو الأساس للنهوض بقوة الدولة سياسياً واقتصاديا وعسكرياً.

الصين هي اكبر دول العالم سكانا حيث يبلغ عدد السكان الاجمالي اكثر من 1307 مليون نسمة فالصين هي احدى الدول العالية كثافة سكانية في العالم. ويوجد في الصين 56 قومية بين اجمالي عدد السكان في ال31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم. استطاعت الصين خلق طبقة وسطى يعتد بها. ولذا يصعب إغفال واقع الزيادة السكانية الصينيه حيث تزيد بمعدل 3.2% سنويا هو ما يعكس تداعيات على الطلب على الغذاء التى باتت إحدى اهم القضايا الإقتصاديه التى تواجه النمو السكانى في الصين بما يؤثر على سياستها الخارجيه في هذا الشأن.

[1] الموسوعة العربية العالمية .الطبعة الثانية .الجزائر رقم.15، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999 ،ص266 -265 .

العامل الإقتصادى والعسكري:

1- العامل الاقتصادي: إن أي سياسه خارجيه إذا لم تعتمد على اساس إقتصادى سليم فلا يمكن ان تنهض لتحقيق الأهداف المرجوه منها، حيث تؤثر قوه أو ضعف إقتصاد الدوله بشكل مباشر أو غير مباشر على سياساتها الخارجيه، فلكى تنجح الدوله في تحقيق اهدافها الخارجيه لابد من اعتمادها على هيكل اقتصادى سليم يتضمن استقلاليه وعدم تبعيه الدوله، وتنويع لقاعدتها الإنتاجيه.

- تنطلق السياسه الخارجيه الصينيه من خلال صعود لقوتها الإقتصاديه والسياسيه والعسكرية، مما يؤهلها لأن تكون قوه عالميه فاعله.الصين هى صاحبه اسرع نمو إقتصادى في العالم، ولدى الصين اكبر إحتياطى نقد اجنبى بالدولار الأمريكى، وهى اكبر منتج للفحم والفولاذ والأسمنت، وثانى اكبر مستهلك للطاقه وثالث اكبر مستورد للنفط. من المتوقع أن يكون الناتج المحلى الإجمالى للصين حتى عام 2020 حوالى 4000 بليون دولار تقريبا بسعر الصرف الحالى.
- تشيرالإحصاءات إلى التراجع المستمر في الثقل النسبى للولايات المتحده الأمريكيه حيث هبوط نصيبها من الناتج العالمى وتراجع مساهماتها في الصادرات العالميه مقابل إرتفاع نصيب الصين من الناتج العالمى وإرتفاع نسبه صادراتها.
- حيث قد شهد الأقتصاد الصيني تحولات هائله في السنوات الأخيره مع إستمرار النمو طويل الأجل في الناتج المحلى الإجمالى، مما ارتقى بمرتبه الصين بين اكبر إقتصاديات العالم، كما تدعمت الصوره العالميه للإقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعيه الصينيه العاديه، وعاليه التقنيه الذى اغرق الأسواق العالميه ووضع الصين وحدها في المرتبه الاولى عالميا كأكبر دوله مصدره للسلع متجاوزه كل الدول الرأسماليه الصناعيه الكبرى، كما ان الصين اصبحت نفسها عنصراً فعالاً في التطوير التكنولوجى الصناعى والزراعى والدوائى والعسكرى الذي جرى في العالم، وليس فقط دوله متلقيه

- للتكنولوجيا من الدول الأخرى ، كما تعمل الصين على تنميه أسواقها الخارجيه بصوره شديده الفعاليه.
- يعد الهدف الأكبر للسياسه الصينيه هو تأمين عناصر عمليه التنميه بجانبها السياسى والإقتصادى في الداخل. بإعتبار ان هذا الإستمرار سيؤمن للصين إستقرارها في الداخل ودورها العالمى في الخارج.

2- **العامل العسكري**: فهو يمثل أحد العوامل المؤثره في السياسه الخارجيه، وهو ما تمتلكه الدوله من قدرات وإمكانيات عسكريه تشمل تجهيز الجيوش وإعدادها وتدريبها ونوعيه الأسلحه بكافه أشكالها التى تستخدمها الدوله لحفظ امنها ويمكن تقسيم القدرات العسريه إلى كميه وكيفيه. وتملك الصين قدرات عسكريه هائله جعلتها تشغل المكانه الثالثه من حيث القدره النوويه. وتتبع الصين سياسه دفاعيه من خلال العمل على تدعيم الدفاع الوطنى ورفض العدوان ومواجهه التدمير المسلح والدفاع عن سياده البلد [1]. فمفهوم الصين هو الإعتماد على النفس كأساس لإستراتيجيات الدفاع وبالنسبه للإستراتيجيه العسكريه الصينيه فقد ذكرت احدى الدراسات ان الصين قد اعتمدت على الإستراتيجيه العسكريه الصينيه في عام 1993 ، وتسعى الصين الآن لتطوير القوه العسكرية كأداة من أدوات الدوله، حفاظاً على السلامه الإقليميه وتحقيق الوحده الوطنية [2]. أيضاً من الأهداف الأمنيه الصينيه هو الأمن البحرى، فهناك إهتمام متزايد في الصين للتركيز على الدفاع عن الحقوق والمصالح البحريه، فالصين في حاجه إلى إستغلال الموارد البحريه لإستغلالها في التنميه الإقتصاديه،

[1] عبد العزيز حمدي عبد العزيز " .قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا."**السياسة الدولية**،عدد145 ،) جويلية -سبتمبر2001 (،ص.81

[2] د.محمد بن هويدن"،محددات السياسه الخارجيه الصينيه تجاه نطقه الخليج العربى," **المجله العربيه للعلوم السياسيه)**,بيروت,مركز دراسات الوحده العربي هو الجمعيه العربيه للعلوم السياسيه,العدد 13 (2007, ص70-69 .

حيث تريد الصين ترسيم الحدود البحريه مع جيرانها وبالتالى الإتفاق على التحكم في الموارد تحت سطح البحر، لا سيما النفط.

العامل الثقافي والاجتماعي

يقصد بالعوامل المجتمعية والثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، ودرجة التماسك الاجتماعي وقيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع والتي تشكل هيكله القيمي ومعتقداته العاملة لتوجهاته الحضارية والقيمية.

1- العامل الاجتماعي: يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية ‘‘الهان ’’ (Hans) التي تمثل 93% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة‘‘ كالتبتيين ’’و‘‘ المانشوس ’’و‘‘ اليوغروس’’،و‘‘ الويغور’’،إضافة إلى جماعة ‘‘زونغ’’، وهذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية وتناقضات ثقافية [1].

يعتبر‘‘ الهان ’’المجموعة الإثنية الأكثر أهمية ويرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا في ما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من 4000 سنة، ويتميز ‘‘ الهان ’’ بثقافة وحضارة مشتركة، ويشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين الـ 30 مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي ’’كسينجيانغ ’’و‘‘ التبت.’’

هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة ’’زوانغ ’’مثلا 15.8 مليون نسمة، وتعداد ‘‘الويغور 7.2 ’’مليون نسمة، والتبتيين حوالي 6 مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بـ ’’ الجمهورية الاشتراكية الموحدة والمتعددة القوميات.’’

[1] دانييل بورشتاين، أرنيهديكيزا‘‘ .**التنين لأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين .**’’ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم271 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعةالأولى، .2001 ص.264

لكن تلك النزاعات والتناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أوالاتحاد السوفييتي، ويوغسلافيا سابقا، وهما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا،

ويرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته وقوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل" التبت "وإقليم" كسينجيانغ " ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب البلاد، وعلى ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة ومسيحية وهندوسية.

تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم" مركز العالم "وأنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ [1]. قدمت للعالم خدمات جليلة واختراعات لاتزال آثارها باقية إلى اليوم، ولعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، وطموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي والحضاري العريق.

2- العامل التاريخي:

أكدت الثورة الصينية عام 1949 ثلاثة أهداف رئيسية :الهدف الأول، القومية وكانت في المقدمة وطوال الثورة، وكانت تعكس الرغبة في الاستقلال عن النفوذ الأجنبي، والسيطرة الأجنبية، والهدف الثاني هو التوحد القومي تحت سلطة مركزية؟ والهدف الثالث هو المطالبة

[1] كاظم هاشم نعمة .**سياسة الكتل في آسيا** .أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعةالأولى،1997، ص 47.

بالتغيير الجذري للظروف الاقتصادية والاجتماعية. مما أثر بشكل واضح على المبادئ الخمس التي وضعتها الصين لتكون عماداً للسياسات الخارجيه الصينيه فيما بعد[1].

جميع تلك العوامل كان لها دور كبير في تحديد السياسات الخارجيه الصينيه ولكن بدرجات متفاوته، حيث تسعى الصين إلى إقامه علاقات تحكمها المنفعة المتبادله حيث الوصول لما ينقصها من مواد خام وفتح أسواق جديده لمنتجاتها.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية الصينية.

سيتم التطرق لأدوات السياسة الخارجية، الأداة الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية، الدعائية وأداة التجسس والتخريب.

الادوات الدبلوماسية:

الدبلوماسية هي واحدة من مجموعة الأدوات والوسائل التي تستعملها الدولة في إنجاز أهداف سياستها الخارجية، فهي عبارة عن مجموعة من القنوات والمؤسسات والطرق والاليات التي توظفها الدولمباشرة أوبواسطة ممثليها الدبلوماسيين من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية[2].

كما تشير لفظ الدبلوماسية أحيانا إلى الأسلوب أوالطريقة التي تلجأ إليها الدولة في إدارة علاقتها بدولة أخرى فنقول الدبلوماسية الاقتصادية أوالدعائية أوالدبلوماسية القمة أوالدبلوماسية السرية[3].

---

[1]شريفه فاضل محمد", العلاقات المصرية-الصينية بين الاستمرارية والتغير,"(2013-2003)مدرسه بجامعة بورسعيد,جامعة بورسعيد 2013.

[2]محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،مرجع سابق، ص 102.

[3]هشام محمود االقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية : مؤسسة شبابالجامعة،2012،ص98.

الأدوات الاقتصادية:

اعتبرت الأدوات الاقتصادية منذ عهود من أبرز أليات تحقيق أهداف السياسة الخارجية وزادت أهميتها بفعل انتشار وتقوية دعائم الاعتماد المتبادل في كافة أنحاء العالم، فالمتغيرات

الاقتصادية قد تلعب دور كبير وأساسي في العلاقات الدولية كأدوات وأهداف في السياسة الخارجية، فهذه الأخيرة قد تكون موجهة في الأساس لتحقيق مصالح اقتصادية، ضمان الموارد الاستراتيجية ترقية الاستثمارات، الحصول على أسواق جديدة، فقد تكون هذه المتغيرات الاقتصادية أداة فعلية لإنجاز أهداف سياسية[1].

الأدوات العسكرية:

تتمثل في مجوعة المقدرات التي تتعلق باستخدام أوالتهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتتمثل هذه الأدوات في إنشاء قوات مسلحة وتدريبها وتوزيعها،واستعمال أوالتهديد باستعمال القوة والمساعدة العسكرية والغزوالمسلح، القيام بعمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أوالجوي، والتهديد بالأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة إضافة إلى تغيير حجم المقدرات العسكرية وعقد التحالفات العسكرية والهجوم المسلح[2].

---

[1]حسين بوقارة، مرجع سابق،ص 104،105.

[2]قسم الدراسات والأبحاث في الأكاديمية، السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة،كلية القانونوالسياسة،2007-2008، ص 102.

الأدوات الدعائية:

تنحصر أدوات الدعاية في العلاقات الدولية في محاولة تشويه الأخر ووصفه بأبشعا لأوصاف المنافية الأخلاق والمنطق والعقلانية والشرعية وهوما يوفر العظاء الأخلاقي والموضوعية لكل السلوكيات التي يمكن أن تتخذه ضده.

تمثل الدعاية أخبث الأدوات المستخدمة في فرض السيطرة وأكثرها ذكاء ويرجع ذلك بالأساس

إلى الخصوصية التي تميز هذه الوسيلة عن غيرها من الوسائل، فهي غير موجهة للسيطرة على رقعة أرضية معينة أوعلى المكونات السياسة والاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى، وانما موجهةللعقول نحوغزو العقول والسيطرة عليها واكتساب ودها وتأييدها وذلك من أجل التمهيد للتغيير العلاقات القوة القائمة[1].

[1] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت : منشورات ذات السلاسل، 1987،ص 83 .

ملخص الفصل الأول:

هذا الفصل يتضمن مجموعة من المفاهيم حول السياسة الخارجية للصين وكذا محاولة فهم مفهوم الاعتماد على القوة الناعمة و كذا الاعتماد المتبادل للصين في علاقتها الاقتصادية و السياسية ببلدان افريقيا حيث اعتمدت الصين على عدة عوامل و أدوات سياسية في علاقاتها السياسية مع القارة السمراء بغية تحقيق أهدافها فيها حيث كانت السياسة الخارجية للصين اتجاه دول افريقيا مبنية على العلاقة التنموية المرجوة .لهذا عمدت إلى استراتيجية محكمة إزاء هذه الدول ،ونرى ذلك جليا من خلال العامل الاقتصادي الذي طغى على العلاقات الصينية ودول افريقيا سواء من خلال التعامل التجاري أو من خلال الاستثمارات في هذه الدول من خلال الشراكات متعددة الجنسيات، حيث كان لهذا الأخير أثر مهم وكبير على معظم دول هذه القادرة.

الفصل الثاني

طبيعة السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا

تمهيد

الفصل الثاني يحوي حوصلة حول طبيعة السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا، وعلى هذا المبدأ قسم الفصل إلى ثلاث مباحث حيث يضم الأول العلاقات الصينية في القارة الافريقية أين يتم التركيز فيه على علاقة دولة الصين بالقارة الافريقية قبل وبعد الحرب الباردة.

أما المبحث الثاني: فهو يتناول الأهداف والعوامل والآليات الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا.

فحين المبحث الثالث: يركز على النموذج التخطيطي التنموي والقدرات الممكنة وكذا البعد والعمق الاقتصادي الصيني اتجاه قارة افريقيا.

المبحث الأول: العلاقات الصينية بالقارة الإفريقية.

نركز في هذه الدراسة للمبحث الأول على أهمية العلاقة التي تربط دولة الصين الشعبية بالقارة الإفريقية و المتمثلة في العلاقات القائمة على الإعتبارات ايديولوجية ،إلى علاقات قائمة على أسس اقتصادية، حيث قسم هذا المبحث إلى مطلبين. المطلب الأول يلخص فيه العلاقة بين القارتين قبل الحرب الباردة أي (قبل الثنائية القطبية)، فحين الثاني يتطرق إلى العلاقة بينهما بعد هذه الحرب أي (بعد انتهاء الثنائية القطبية).

المطلب الأول: علاقة دولة الصين بالقارة الإفريقية قبل الحرب الباردة

من بين مجالات التعاون بين دولة الصين الشعبية والقارة الإفريقية، التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري وكذا الثقافي والاجتماعي وقد أفرزت عدة علاقات بين دولة الصين ودول قارة إفريقيا أين مرت عبر حقب تاريخية مختلفة:

بحيث بدأت العلاقات التعاملية بين الطرفين في عهد سلالة مينغ ،أين كانت ترسل بعثات بحرية من مئات القوارب الضخمة وآلاف التجار، بلغت البحر الأحمر و الزنجبار .و يقول المؤرخون أن سقف الصين تفوقت من حيث الضخامة و المتانة على نظيرتها الأوروبية و رغم ذلك لم تتوغل الصين في إفريقيا و بقيت في القرن الإفريقي (الصومال[1]).

إن عدم توغل علاقة الصين بباقي دول إفريقيا سببه وجود المستعمر ، لهذا منذ **1850** إلى **1950** توغل الإنسان الصيني في القارة بصفته عاملا متخصصا في تهيئة المناجم و العمل فيها و مد سكة الحديد:

- [1]عادل حسن محمد أحمد ، العلاقات الصينية – الإفريقية ، الأكاديمية العليا دراسات الاستراتيجية و الأمنية ،2015 .

بحيث يتواجد في القارة حينما وحيثما يحتاجه المستعمر أي أن الصين طيلة قرن كانت تتعرف على القارة الإفريقية حيث أصبحت العلاقة الجدية والرسمية بينهما متينة سنة 1950 لكونها صار ينظر إليها كعلاقة مصيرية ضرورية بفضل تحكم السلطة الصينية في وضعها الداخلي ما أتاح لها أن تتهيكل جيدا و تتدرج في القوة و من ثم إنطلقت في إنشاء علاقات متوسعة مع الخارج.

إن الدعوات إلى مؤتمرات التقارب كانت سببا في العلاقة الصينية الإفريقية الجدية التي بدأت ضمن الدائرة الأوسع ، دائرة تقارب الإفريقي- الأسيوي ذلك التقارب الذي لجأت إليه شعوب القارتين لإبراز إرادتها في التحرر من خلال دعوات إلى مؤتمرات تقارب في السنوات 1949-1950 1954. لابد من تقوية الموقع أو الحضور في المسرح العالمي ومن أبرز هذه المؤتمرات إنبثقت فكرة مؤتمر باندونغ في عام **1955** الذي جمع **29** دولة **6** دول من إفريقيا و **23** دولة من آسيا و أكد المؤتمر على " تشجيع المنفعة المتبادلة و الشراكة

" ، فإنه أكد على ميلاد العالم الثالث حيث أراد أن يقحم شعوب القارتين في أمر عملي " الإقتصاد"،،و من هنا برز الموقف التاريخي للصين ففي حين أكد السوفيات على إعانة اقتصادية محضة فإن الصين آمنت بأهمية العامل مع الوعي و العواطف المتجددة في الأفارقة و من هنا ظهرت العلاقة الوطيدة لدولة الصين مع القارة ،بعد أن كانت علاقة قارة مع قار[1].

[1]- سمير قط ، "الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا الفرص و التحديات" ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014.

كانت بداية إنشاء العلاقة مع مصر في عام **1956** ،زمن وقوف الصين مع مصر في قضية تأميم قناة السويس و بدأت بوادر تأسيس العلاقات الثقافية بإرسال عدد من الطلاب المصريين للدراسة بالصين بالمقابل حضر عدد من الطلاب الصينيين لدراسة اللغة العربية

بالازهر الشريف، كما كانت قد رفضت مبادرة تقدمت بها فرنسا على أساس أن تتخلى الصين عن دعمها لثوار حركة التحرير الوطنية الجزائرية و بالمقابل تقوم فرنسا بالاعتراف بالصين و تقييم العلاقات الدبلوماسية معها وبطبيعة الحال رفضت الصين ذلك العرض[1]، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة في الجزائر عام **1958** وبالمقابل كانت الجزائر ثاني دولة إفريقيا تعترف بالصين بعد مصر[2]،ولاشك أن ميلاد شخصيات وطنية قوية و فاعلة في إفريقيا شجع الصين على مزيد من الاقتراب ،كما أن الوزير الاول ووزير الخارجية في الصين قاما بجولة من ديسمبر **1963**م إلى فيفري **1964**م . للتذكير بأن الصين و إفريقيا يتقاسمان نفس التجربة.

ثم في سنة **1978**م حدث إنطواء صيني لمراجعة الحسابات ، ومن الآن نلاحظ تحولا في السياسة الخارجية بعدم التركيز على الايديولوجيات[3]، كما نلاحظ تخليا عن المشاريع المكلفة مع رفع التبادل التجاري ،مع ذلك فإن تغيير الإتجاه الايديولوجي الثقافي بعد موت ماوتسي تونغ لا يمكن بالتأكيد أن يكون قطيعة مع جوهر الخط المتبع ، وهذا لأن الأخلاقية السياسية هي الميزة لأسلوب عمل القادة الصينيين وهي إرث من الكونفشيوسية التي تؤكد (علاقات الإنسان بالإنسان ، و الإنسان بالأرض ،و الإنسان بالخالق)[4].

[1]-عادل حسن محمد أحمد ، **العلاقات الصينية – الإفريقية** ، الأكاديمية العليا دراسات الاستراتيجية و الأمنية ،2015

- [2] نفس المرجع.

[3]- عادل حسن محمد أحمد ، مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان و الصين ،الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2010 ، ص 20.

[4]- روجيه غارودي ، مرجع سابق ، ص259 .

المطلب الثاني: علاقة دولة الصين بدول القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة

ظهرت بوادر هذه العلاقة منذ سنة **1990** أين كانت البداية من دولة الصين على تأسيس علاقات تجارية متزايدة و متطورة ، بحيث أن نصيب إفريقيا من الميزان التجاري الصيني يبدو طفيفا مثلا:**1.4%** سنة **1995** م ، ولكن هذا ليس هينا بالنسبة إلى إفريقيا لكونها في مراحل أولى من التنمية.

كان للرئيس الصيني "جين زيمين" الفضل تحيين مبادرته لتوطيد العلاقة حين زار في ماي **1996** دول إفريقية (كينيا ،مصر،إثيوبيا ،مالي ،زمبابوي) وصرح من مؤتمر الوحدة الإفريقية بتعاملات هائلة تليق بالصداقة الصينية الإفريقية وقال "تقاسمنا ماضيا لا ينسى ، واليوم

نعيش حاضرا مشرقا" والصداقة الصينية الإفريقية ستزدهر بفضل حكمة الشعبين والمستقبل لأن الصين أكبر دولة من حيث التنمية الإقتصادية مستعدة للتعاون مع إفريقيا أكبر قارة نامية لمواجهة القرن**21** بثقة ،تلك الزيارة إرتقت بالعلاقة والعمل على إبقائها مستمرة التي تستند على التعاون المتبادل الإجمالي متعدد المجالات،وخاضعة لـخمسة (**5**) أسس هي كالتالي:

1-صداقة تسودها الشفافية

2/ تفاعل يقوم على المساواة، و إحترام نظام الحكم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

3/ المنفعة المشتركة الثنائية التنمية بين دولة الصين الشعبية والدول الافريقية.

4/تشاور وشراكة في القرار**coobhation** في معالجة القضايا العالمية[1].

5 التطلع لتخطيط وبناء مستمر للمستقبل أفضل بين القارتين.

[1]- أدغار هوفر ، النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي ، تر :عزت عيسى غوراني ، بيروت :دار الآفاق الجديدة ،**1974**،ص**74** .

أعلنت الصين نفسها كقوة اقتصادية دولية صاعدة في منتصف التسعينيات ،مما انعكس إيجابا على علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا ،و كان يقدر عدد العاملين الصينيين بالشركات الصينية

في إفريقيا بصفة دائمة حوالي**1500000** شخص ،مقابل **235000** إفريقي يعملون في الصين ،وهذه الأخيرة تمثل الشريك الاقتصادي الأول في إفريقيا[1].

كل الاتفاقيات الموقعة من طرف دولة الصين الخاصة بالقروض التفضيلية والإستثمارات و المساعدات في مجالات عدة في إفريقيا إضافة إلى العقوبات الاقتصادية و المخاطر التي تفرضها الدول الغربية على بعض بلدان القارة الإفريقية كل ذلك جعل قيادات هذه الدول توجه اهتمامها نحو دولة الصين بدلا من دول أوروبا والغرب عموما وهي بذلك تؤكد على ضرورة تعاون جنوب جنوب.

المبحث الثاني: الأهداف والعوامل والآليات الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا:

من خلال هذا المبحث تركز الدراسة على، الأهداف والعوامل الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية اتجاه الدول الافريقية، حيث تتناول، الأهداف لسياسة الصين الخارجية في المطلب الأول، والعوامل الأقصادية للسياسة الخارجية للصين اتجاه هذه البلدان في المطلب الثاني ،وفي الأخيرآليات السياسة الخارجية للصين اتجاه دول افريقيا كمطلب ثالث.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا:

إن للسياسة الصينية الخارجية إتجاه إفريقيا أهداف سببها عدة عوامل و دوافع تبرز على سبيل المثال من خلال حاجة الصين المتزايدة للذهب الأسود (البترول) مسايرة بذلك النمو الاقتصادي ،بحيث اصبح نفط القارة الإفريقية من أهم أهداف السياسة الصينية و يأتي هذا الاهتمام منذ بداية التسعينات في سياق اتباع الصين سياسة تنويع مصادر التزود بالنفط وتقليل

[1]- عادل حسن محمد أحمد ،**العلاقات الصينية– الافريقية** ،مرجع سابق.

الاعتماد شبه حصري على نفط الشرق الاوسط والخليج العربي ،وتسمى الصين هذه بـ (لا تركيز الاخطار) او (تشتيت الاخطار)[1].

حاجة وطلب دولة الصين للنفط في تزايد مستمر ذلك العملاق النائم الذي يحقق نمو استثنائيا بمعدل كبير مابين **8-10** %جعلها تعتمد اعتمادا متزايدا على النفط المستورد ، وأصبحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة لذلك يقوم أمن الدولة الصينية حاليا على تأمين وضمان تدفق الطاقة[2] في سنة **2010** استهلاكها للبترول مثل **10.6** %من استهلاك العالمي وإنها في نحو **2020** ستكون مستهلكة **60%** من انتاج العالمي.

تعتبر الصين من بين البلدان المصدرة للنفط ، بنسبة تقدر ب **25 %** من انتاجها النفطي وتحولت منذ **1990** إلى دولة مستوردة ،وتدل المراجع المتخصصة إن إحتياطات الصين المؤكدة تكفي لمدة **21** عاما ابتداءا من **1997** ،اي انها تنتهي عام 2018[3].

بالرغم من أن الصين تتمتع بمخزون هائل من البترول ، إلا أنها بحاجة دائما للاستيراد خاصة وان التقنيات لدى الصين غير كافية ، لاستغلال واستثمار مخزون بترولي في بلاد تقع ضمن منطقة توترات جيولوجية هائلة،،وان منطقة الشرق الاوسط والخليج كانت هي المزود الاساسي بالبترول للصين ،لكن في السنوات الاخيرة شهدنا انسحاب بكين من هذه المنطقة وتقليل اعتمادها على نفطها ويرجع ذلك إلى اعتبارات:

المزاحمة الشديدة للولايات المتحدة ونفوذها العميق في الشرق الاوسط والخليج العربي إلى حد التواجد العسكري ،فالصين تعتبر الشرق الاوسط منطقة رهان استراتيجي للولايات المتحدة خاصة في مجال الطاقة،

---

[1]- سمير قط ، "الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا الفرص و التحديات" ، جامعة محمد خيضر

[2]- عبد العظيم حنفي ، منشور في سودانيل ،2009.

[3]- سمير قط ،الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا الفرص و التحديات ، مرجع سابق.

ضف إلى ذلك النزاعات و التوترات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي تحديدا. إضافة إلى عوامل تقنية تتعلق بصعوبة نقل البترول وتكلفتها العالية ،كما ان نقله يتم عبر مضيقي ملكا1.

التوترات والنزاعات التي يشهدها الشرق الأوسط والخليج العربي تخيف الصين ، خصوصا بالتدخل والتواجد للقوات الأمريكية المستمرإضافة إلى المزايا التي تجعل نفط افريقيا مفضلا وهو ما تبينه الأرقام الآتية التي تخضع الاستهلاك الصيني للبترول ، إنما هي بفضل توجهها نحوى الدول الافريقية التي أتاحت للصين سهولة نسبية في الاستفادة من البترول.

إنه خلال سنة **2006** كان البترول والغاز الطبيعي يمثلان **62 %** من مجمل صادرات القارة إلى الصين ،وعلى كل حال فان الصين سنة **2006** كانت لها حصة **8.7 %** من بترول القارة (الاتحاد الاوروبي له حصة **36%** ، والولايات المتحدة33%).

في حين تستورد الصين اكثر **25%** من وارداتها النفطية من السوق الإفريقة وتسعى إلى المزيد خاصة وان حاجاتها النفطية ستتضاعف عام **2030** ،ومن ابرز الدول التي تستورد منها اضافة إلى السودان وتشاد ، الجزائر وانجولا والغابون وبالنسبة للدول العربية فهناك تحرك صيني مكثف في ليبيا والجزائر التي تعتبر من اهم الدول الافريقية التي تصدر النفط إلى الصين وقد وقعت الجزائر والصين عددا من الاتفاقيات المتعلقة بالبترول والغاز والجوانب البحثية المتعلقة بهما[2].

تعتبر السوق الإفريقية التي تتعاقد معها الصين إضافة لسوق دول السودان مع الغابون و انغولا ،نيجيريا ،كونغو ،اثيوبيا ،كينيا ومن ثم غانا والنيجر كمنتجين حديثين ومع النيجر احدثت

- [1] سمير قط ،الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا الفرص و التحديات ، مرجع سابق
- [2]- عبد العظيم حنفي ، مرجع سابق .

مشروعا ضخما بكلفة **5** مليار دولار.وقد استغلت الصين خروج الولايات المتحدة من السودان عام **1995** لتحظى باستثمارات نفطية حتى أصبح اكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقا لأرقام **2008** ، وتمكنت شركات النفط الصينية من شراء **40%** من اسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان أربع مرات (04) اكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقا لأرقام **2008** ،وتمكنت شركات النفط الصينية من شراء **40%** من اسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان.

حاجة الصين للحصول على الخامات المعدنية خاصة الذي هو اهم دافع من منطلق حاجتها الشديدة والمتزايدة لتلك الخامات المعدنية وان القارة كفيلة بسد الحاجة اذ هي غنية بالمواد الطبيعية ومن المتوقع ان تكون اغنى بكثير.

هناك صعوبة في الحصول على المعادن لان الدول غير الافريقية لا تتساهل في تصديرها كما تتساهل في تصدير البترول؛ و إلى ذلك فهناك بعض الدول تختص بامتلاك خامات معينة هامة ،فإنها تحاول التحكم في سوق تلك الخامات[1]،ولكن القارة الافريقية اذ هي في تطور أولي من اطوار التصنيع فإنها بحاجة شديدة لاستبقاء خاماتها للصناعة الوطنية ،و من ثم فهناك تزاحم على طلبها وهناك امر لتفصيل خامات القارة ،وهو ان استحصال المعادن يجري قرب المناجم لان المعدن الصافي يمثل نسبة من اهم المادة الأولية في هذا الشأن اي ضرورة تمركز المنشأة الصناعية قرب مكان المادة الأولية ،في حالة ان المادة الصافية تمثل نسبة صغيرة من المادة الخام كحالة المعادن الصناعية بالنسبة للمادة الخام ،ضمن مصانع ضخمة مكلفة من المغامرة ان تقام في مناطق التوترات والنزاعات كآسيا ،فمن عدة وجوه فان القارة الافريقية هي المناسبة لتوريد الخامات خاصة المعدنية ،ومن الحكمة بالنسبة للصين وغيرها ان ترسخ وجودها في هذه المنطقة.

- [1]أدغار هوفر ، النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي ، تر :عزت عيسى غوراني ، بيروت :دار الآفاق الجديدة ،**1974**،ص**74** .

تكون الصين قوة قادرة على التأثيربحكم أن البلدان الافريقية تشكل "حزمة دبلوماسية" بحيث تكون قوة قادرة على التأثير على التوجه الاستراتيجي نحوى السياسة العالمية،ان الاختلاف الذي مس اليوم هيئة الامم المتحدة عن تلك التي تم توقيع ميثاقها في سان فرانسيسكو عام **1945**.من حيث الدور تلعبه وطبيعة تركيبها واستجاباتها ،فقد لعبت عدة عوامل ومرت مجموعة احداث كانت مسؤولة عن هذا التغيير ولكننا لا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان جزءا أساسيا من هذا التغيير يرجع إلى دخول الدول الافريقية في عضويتها بصورة متزايدة ،ولقد زاد عدد الاعضاء من الافريقيين بصورة صاروخية من اربعة اعضاء عام **1945** (مصر ،اثيوبيا ،ليبيريا ،جنوب افريقيا) إلى تسع عشرة دولة افريقية من مجموع اعضاء الهيئة الدولية وفي الستينات تم توسع بظهور وحدات سياسية في افريقيا مستقلة ،وبلغت الان خمسين دولة افريقية من مجموع اعضاء الجمعية العامة ،اي ثلث المجموعة ،ولا توجد مجموعة متقاربة بمثل هذا الحجم ومن ثم اصبح تأثيرها قويا وفعالا خاصة في القضايا التي تمسها[1].

فأهمية البعد بالنسبة للصين في سعها للبحث عن تأييد افريقي يضاد سعي القوى الكبرى لاستصدار قرارات ضد الصين .لاتهامها بانتهاكات حقوق الانسان.

فمنظمة الوحدة الافريقية تصرح على ان يتم تمثيل المنطقة الجغرافية تمثيلا عادلا في هيئات الامم المتحدة ،بما في ذلك مجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة، حيث طالبت منذ انشائها سنة **1963** منظمة الوحدة الافريقية توسيع نطاق التمثيل الافريقي في المحافل العالمية.

طالبت بمقدمين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة والحصول على حق الفيتو للدول المستفيدة من المقعدين الدائمين،،فكلما تمت تقوية مجلس الامن زاد النفوذ الصين لتمتعها بعضوية دائمة وحق النقض فالصين تسعى للدخول في هيئة الامم المتحدة مباشرة ،وهذا لزيادة

1- محمد عبد الغني سعودي ، مرجع سابق،ص **41-42**.

نفوذها في الساحة الدولية من خلال حل الخلافات والنزاعات الدولية ويتم هذا عن طريق دخولها المنظمة[1]

اذن تعتمد الصين على التصويت الافريقي الداعم لها في هيئة الامم المتحدة في عدة قضايا تتمثل في : اتهام الصين بانتهاكات حقوق الانسان ،مسألة اصلاح هيئة الامم المتحدة الامريكية ،واحتمال إنظمام اليابان كعضو دائم لدى مجلس الامن ،ومسألة التعريف بالمناطق الصينية بحر الصين الجنوبي[2].

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا:

هذا المطلب يتطرق إلى دراسة، العوامل الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا:بحيث يعتبر العامل الاقتصا دي من اهم العوامل في القوة الصينية ،و الركيزة الاساسية للسياسة الخارجية الصينية اتجاه دول افريقيا ،ولما رأيناه انه يخدم هدف دراسة الجانب الاقتصادي كون هذا الأخيريلعب دورا هاما وجوهري للصين في افريقيا .

تعتبر القارة الافريقية أهم سوق وأعظم مورد للثروات والمواد الطبيعية الهائلة التي تزخر بها التي جعلت من الصين تتحرك باتجاهها وبشكل متزايد ولاسيما بعد الحرب الباردة ،اذ اصبحت الصين ثاني اكبر مستورد للنفط في العالم بسبب توسع صناعاتها وزيادة الرفاهية الاجتماعية التي يعيشها الصينيون داخل بلادهم[3].

[1]- سمير قط، الاستراتيجية الاقصادية الصينية اتجاه افريقيا بعد الحرب الباردة –قطاع النفط نموذجا-، مرجع سابق ،ص**58**.

[2]- أحمد حجاج ، مرجع سابق ،ص**137**.

[3] - أمينة محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا **1991-2015** ، المركزالديموقراطي العربي ، موسوعة .

على سبيل المثال تملك إفريقيا إحتياطا نفطيا كبيرا بلغ عام **2013** حوالي **130.3**ألف مليون برميل ،وهو نفط خفيف في اغلبه ذو جودة عالية ونوعية عالية ،وتعد الاكتشافات النفطية التي حدثت في هذه القارة اهم الاكتشافات العالمية ، تنتج القارة **8818** مليون طن عام **2013** ،اي يمثل **10.1%** من الانتاج العالمي ،ما جعل المنافسة تحتدم بين اطراف دولية خاصة الصين ،امريكا ،فرنسا للحصول امتيازات نفطية[1].

تعتبر كل من دول :نيجيريا والجزائر،مصر ،انجولا ،ليبيا ، السودان ،غينيا الاستوائية والكونغو والغابون وجنوب افريقيا مصدرا هاما تتمركز فيه[2]، وكما انها تنتج حوالي ثلاثمائة مليون طن منه لتوليد الطاقة ،وقد سجلت المناطق شبه صحراوية في القارة في السنوات الاخيرة اكتشافات نفطية من شانها ان ترفع من معدلات إنتاجها للنفط[3].

كمية إنتاج القارة الإفريقية سنة **2007** ما يعادل **6.5** %من اجمالي الغاز الطبيعي حول العالم ،بينما تملك حوالي **500** تريليون متر مكعب من احتياط الغاز الطبيعي تمثل **10 %** من اجمالي الغاز العالمي[4]،،اما بالنسبة للطاقة الشمسية فان افريقيا تمتلك اكبر مخزون لهذا النوع من الطاقة حيث توجد بها اكبر و اوسع صحاري العالم ،التي تعد المصدر الاساسي لتوليد الطاقة

---

[1]- خميسة عقابي ، **"**النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر **(1990-2014)"**،مذكرة ماجستير: (جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية واستراتيجية**2015.2014)** ،ص**51.**

[2]- رمزي زودة،**افريقيا لعنة الثروة**، بوست 2015، في 2017/03/23، على 12:15.

[3]-باهر مردان ،العلاقات الصينية ،الافريقية ،بكين **2014**، **2017/02/27** ،على **09:00** .

[4]- علاء الدين السيد ،افريقيا ثروات بلا حدود وسياسة ،ساسة **2014post** ، **217/03/03** ،على **15:30.**

الشمسية ،وتمتلك القارة الافريقية **95%** من الاحتياط الماس في العالم ،وتنتج **50%** من معدل الانتاج العالمي من هذا المعدن الثمين ويتركز الالماس في دول مثل:السيراليون ،بتسوانا ،انجولا ،جنوب افريقيا،الكونغو الديمقراطية ،ناميبيا ،وساحل العاج ،وهي القارة التي تتصدر السوق العالمي للألماس[1].

تعتبر السوق الافريقية مصدر بكميات كبيرة من عنصر اليورانيوم الهام في صناعات النووية ،تشارك افريقيا باكثر من **18%** من اجمالي الانتاج العالمي لليورانيوم .ومن ابرز دوله هي النيجر وناميبيا وجنوب افريقيا تمتلك القارة إحتياطات تصل إلى ثلث اجمالي احتياطات العالم من هذا العنصر الهام ،كما انها تمتلك هذه الأخيرة إحتياطات من الذهب تقدر بحوالي **50 %** من اجمالي احتياطات العالم بحيث في عام **2008** انتجت القارة الافريقية حوالي **483** طنا من الذهب بما يمثل حوالي **25%** من اجمالي انتاج العالم[2]،و**33%** من النحاس و**76%** من الكوبالت ،و تمتلك افريقيا **90%** من احتياطي العالم من البلاتين وتنتج حوالي **75%**من هذا المعدن كما انها تنتج ويتراوح احتياطها من الحديد والمغنيز والفوسفات من **15-30%** من اجمالي الاحتياط في العالم من هذه المعادن[3].

كما أن للمجال الزراعي أهمية للأنشطة الاقتصادية في القارة السمراء ،يتنوع المناخ بها وكثرة الانهار ساعدا على قيام الزراعة بها بصورة كبيرة والتي تساهم بحوالي **20-60%** من اجمالي الناتج القومي لكل دولة من دول القارة وتتميز افريقيا بوجود الكثير من الغابات التي ينتج منها الاخشاب بكميات كبير بحيث تساهم صناعة الاخشاب بحوالي **6%** من اجمالي الناتج القومي للقارة بأكملها ،وهي أعلى نسبة في جميع القارات[4].

1- باهر مردان، مرجع سابق
2- علاء الدين السيد، مرجع سابق
3- باهر مردان، مرجع سابق.
4- علاء الدين السيد، مرجع سابق.

المطلب الثالث: آليات السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا:

تعتمد آليات السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا على مقدار القوة التي تستمد منها الصين الوسيلة التي تمكنها من تحقيق أهدافها ضمن عوامل و معطيات خاصة قد تكون معينة ولذلك فإن الوسيلة حتما ما تنتمي إلى نوعين أي القوة الصلبة و القوة الناعمة ومن هنا لدينا الفئات الثلاثة من الادوات و التي هي كالتالي :آلية اقتصادية و آلية عسكرية وكذا آلية دبلوماسية ثقافية لذلك فان السياسة الخارجية للصين لها فعاليتها بفضل ادواتها:

1-الآلية الإقتصادية :

إن تهجم هذه الآلية ليس فقط هو وسائل الانتاج الصينية المتواجدة في حيز القارة ،بل لابد ان تاخذ في الحسبان الحجم الحقيقي الذي هو المقدار الكلي للقوة الاقتصادية للدولة الصينية ذاتها ،وذلك لان الوسائل المتواجدة في القارة دوما هو في حاجة إلى دعم يأتيه من الاصل القوة الاقتصادية الكلية ،وهذا لان الشركة (الصينية الافريقية) نامية باستمرار ومن ثم فهي محتاجة إلى ورود وسائل جديدة تضاف إلى ماهو موجود في حيز القارة ،ثم افريقيا لا يمكن ان تستقل عن التخطيط العام المركزي[1].

لذلك ليس غريبا ان **47** شركة صينية كانت سنة **2003** ضمن احسن **225** شركة عالمية في مجال (الاعمار و الاشغال العمومية)اغلبها كان حاضرا في افريقيا ،وفي سنة **2006** شركتان صينيتان في نفس المجال ،دخلتا ضمن العشر الاوائل عالميا ،كذلك **7** شركات

كانت ضمن الخمسين الاوائل، ثم قلة التدفق امر لا وجود له في ممارسات الشركات الصينية.

كما للصين مجال يخص البنوك فمن أجل ان تستطيع الشركات الصينية تلبية الطلبات

[1]- روبرت لافون ، التنمية الاقتصادية ، تر :نادية خيري ،القاهرة: مطابع الاهرام التجارية ، **1978**، ص**54.**

العالمية ،ساهمت الصين في البنك العالمي منذ **1980** وساهمت في البنك الافريقي للتنمية منذ **1985**،هذه المساهمة فتحت الشركات الصينية قدرة تلبية الطلب العالمي في مجال الاعمار ،وكذلك حدث انشاء ثلاث بنوك منذ **1994** بنك صيني للتنمية **(CDB)** ،وبنك التصدير و الإستراد **(EXIM)** ،وبنك الصين للتنمية الزراعية تلك البنوك تعد وسائل اساسية لتمويل الشركات الصينية في مشاريع الشركة في الخارج وخاصة المشاريع الإعمارية، إلى وجود الشركات والبنوك كركيزتين للاقتصاد الصيني ، فهناك كذلك : قدرة المخطط الاقتصادي الصيني على تجميعوهيكلة الوحدات الانتاجية ،مثلا حدث تكتل من **21000** شركة صغرى مملوكة للدولة ،تنشط في التعدين معينة باستخراج الفحم ،ذلك التكتل عزز شركة (سينهوا) للطاقة قبل عقد لتصبح اكبر منتج للفحم عالميا[1].

الصين في فترة قصيرة من خلال شبكة المراكز الاقتصادية المتخصصة المتواجدة على كل الواجهة الساحلية الشرقية الجنوبية اصبحت قوة تصديرية. بفضل وجود الشركات والبنوك والقدرة على تجميع الوحدات الانتاجية والهيكلة ،والقدرة على مواكبة التطور التقني.

أي التركيز على الاداة الاقتصادية في حيز القارة اي على الشركات المتواجدة باعتبارها احدى ركيزتي القوة (الاداة) الاقتصادية أما الركيزة الثانية هي البنوك. هذا بعد اعتبار القوة الاقتصادية الكلية ، كما تعد كذلك آلية غير مباشرة من آليات السياسة الخارجية الصينية.

فرضت الصين نفسها في أسواق القارة وشركاتها مسيطرة خاصة على مجال الاعمار- الانشاءات وبنوكها اصبحت اهم الممولين لاقتصاديات افريقيا منذ **2005** هناك **820** شركة صينية ربعها خاصة متواجدة في **49** من الدول من القارة، وما يلاحظ ان المقاطعات الصينية المقاطعة

[1]-كريس ألدن، مرجع سابق، ص 62.

بحجم دولة ،لها مبادرات ذاتية في التعامل الاقتصادي مع القارة[1]، ان تلك الشركات تمتلك افضلية في مجال التكاليف مقارنة بالشركات الغربية لها نفس المواصفات ،ولكن التكاليف مقارنة بالشركات

الغربية لها نفس المواصفات ،لكن مرتفعة الكلفة[2]ب **50%** وكذلك فان احدى الاوراق الرابحة لشركات الانشاء (الاعمار) الصينية ،قدرتها على تقديم تسهيلات تتعلق بإنشاء البنى التحتية وتمويلها مثلا شركة صينية تنجز بواسطة قرض من شركة صينية ثانية تعمل في استخراج المواد الطبيعية في نفس الدولة الافريقية ...

وكذلك فان من عادة الشركات ان ترفق اعمالها بهبات متخصصة لإنشاء مدارس ومستشفيات وعمارات[3] هذا الامر استلهمته من التعاقدات التي اقترحتها الشركات اليابانية الكبرى على الصين في التسعينات.

من خلال ماسبق نستنتج أن هناك تكامل تام بين الدافع السابق يوفر الطاقة المحركة لوسائل الانتاج التي يوفرها الدافع الثاني ولكن حتى ان تحقق الانتاج فلا معنى له بدون وجود سوق تدخل ذلك الانتاج في العملية،و اذن فلابد من دافع ثالث وهو السوق.

كم أن الشركات الصينية في القارة الافريقية تغامر وتتحمل مخاطر الاستثمار في المناطق الخالية تشهد تهديدات امنية عجزت الشركات الغربية في الدخول إليها[4].

فالسوق الإفريقية تمزج بين الطلب الذي تحتاجه الدول الإفرقية وبين العرض الذي تقدمه الشركات الصينية التي تمتلك عرضا ملائما،ومن ثم فهي انشطة من الشركات الاوروبية.

ولشركات الإعمار فعالية جدا،من حيث أن الاستثمارات تتركز خاصة في مجال البناء والاشغال العمومية عمارات،بناءات حكومية ،مثلا مجموعة ببكين للبناء الحضري متخصصة

[1]**.**كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 45

- [2] سمير قط ، الاستراتيجية الصينية الجديدة اتجاه افريقيا الفرص و التحديات ، مرجع سابق.

[3]- أحمد حجاج ، مرجع سابق ، ص **45.**

[4]- سمير قط ، الاستراتيجية الصينية الجديدة اتجاه افريقيا الفرص و التحديات ، مرجع سابق.

في بناء الملاعب والمستشفيات و الإقامات الرسمية[1] ودلالة فعالية شركات الاعمار ان تعاقدات الانشاءات في افريقيا تضاعفت عشرين مرة بين **2000** و2012.

المهاجرون الذين أسسوا شركات صينية إستثمرت في استخلاص المواد الأولية من السودان ونيجر وتشاد ،صناعة الاسمنت في الكامرون ،كونغو،سودان ،ونيجيريا ،تحويل الخشب في افريقيا الوسطى ،صناعة منتوجات و اثاث و ادوات كهرومنزلية وتجميع مركبات في جنوب افريقيا ،اثيوبيا ،نيجيريا ،كينيا وهذه الشركات موجودة في دول عاملة تستهدف كل السوق الافريقية.

2-الآلية العسكرية والأمنية:

الآلية العسكرية والأمنية تعتبر الغالبة و المسيطرة على بقية الآليات الاخرى من القوة ،وان الدول بفضل اكبر قدر ممكن من القوة العسكرية تتمكن من حماية عالم الاعمال ،أي أن الآلية العسكرية لدولة ما تنزع القوة الصلبة الاخرى سواء كانت عسكرية او اقتصادية عن اعاقة مسيرة عمل الآلية الاقتصادية لتلك الدولة ،وتحافظ على مكتسباتها،من منطلق المحافظة على الامن والاستقرار في القارة ،وهو امر ضروري لحفظ المصالح لحماية الشركة ، تساهم في عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة وكداعم للمنظمات الافريقية الاقليمية في هذا المجال .مثلا قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في افريقيا منذ 1990 شاركت فيها الصين أين وصل عدد العمليات التي شاركت بها الصين إلى حدود 12 عملية ،وفيما يتعلق بإفريقيا فابتداءا من 2007 قدمت الصين اكثر من 1800 من الجنود والمراقبين العسكريين والمدنيين ورجال الشرطة للمشاركة في عملية السلام[2].

حيث سجل حضورها في القارة الإفريقة ضمن القبعات الزرق ب:584 فردا في ليبيريا ،و 804 فردا في السودان و 234 فردا في الكونغو الديمقراطية. خلال سنة 20

[1]- نفس المرجع.

[2]- أمينة محسن عمر أحمد الزيات ، مرجع سابق.

الماضية. إضافة إلى ذلك فإنها تبيع الاسلحة وتساهم بالتدريب والتكوين العسكري والمساعدة التقنية، بعد مشاركتها بالجنود والمراقبين العسكريين وتعقد اتفاقيات عسكرية مع كل ذلك من اجل مساعدة دول القارة على حفظ الاستقرار و استعادته ،وهو امر ضروري لرعاية
مصالح طرفي الشركة فلقد قدمت الصين التدريب العسكري لعدة بلدان افريقية منها السودان وغينيا الاستوائية ونيجيريا والكامرون ،كما قامت بإرسال وفد متخصص في الاجهزة العسكرية الثقيلة إلى تلك الدول ،كما تقدم الصين الاسلحة والتدريبات العسكرية إلى دول افريقية اخرى في اغلب الاحيان اثناء اوقات النزاعات والصراعات.

ولكن هل يمكن يكون الحضور العسكري للصين في القارة ،وبمختلف صوره التي ذكرناها كافيا لحماية مصالح الصين الخاصة والشركات عموما وردع القوى الصلبة الاخرى عن اعاقة مسار تلك الشراكة؟ من أجل ذلك لابد من القوة العسكرية الكلية للدولة التي بواسطة هيبتها ، واستعدادها للتدخل عند الضرورة تفرض نشاطا حيويا وديناميكي ضمن حيز يعتبر ملكا تاريخيا للغرب، وامام ذلك الاستفزاز والتهديد يتعين امتلاك قوة ثالثة القوة الذكية،الذكاء في استخدام القوة الصلبة تقيها من التسرع في التورط في سلوك باهظ التكاليف على كل المستويات.و يبدوا انها تمتلك تلك القوة التي تحميها من التورط في أي نزاع عسكري.

و تبقى الصين في موقع استفزاز وتهديد من قوى الغرب التي لديها دواع عديدة بما فيها التنافس على الحيز الاقتصادي ،للدخول في نزاع مع القوة الصلبة الصينية (مصالحها)، هو امتلاكها لقوة عسكرية معتبرة ،بالفعل فان الصين بلغت تطورا تكنولوجيا تدل عليه **10** تجارب نووية و إرسال قمرين صناعيين بين 1964-1969[1].

---

[1]- روبرت لافون ، التنمية الاقتصادية ، تر :نادية خيري ،القاهرة: مطابع الاهرام التجارية ، **1978**، ص**54.**

التواجد والتحرك الصيني العسكري في قارة إفريقيا:

قدمت الصين التدريب العسكري لعدة دول أفريقية منها السودان وغينيا الاستوائية ونيجيريا والكاميرون وغيرها بالإضافة الى تزويد الدول الافريقية بالأسلحة والذخائر فقد ,كما اوفدت المتخصصين الصينيين في الأجهزة العسكرية الثقيلة إلى تلك البلاد، كما تقدم الصين الاسلحة والتدريب العسكري إلى دول افريقية اخرى , ويحدث ذلك في أغلب الأحيان اثناء اوقات النزاعات والصراعات، ونقلا عن خبراء امريكيين فإن الصادرات الصينية من الأسلحة إلى افريقيا مثلت نسبتها 10% من مجموع إنتقال الأسلحة التقليدية إلى افريقيا بين عامين1996-2003 .

3-الآلية الأمنية:

في ما يتعلق بإفريقيا فإبتداءًا من سنة 2007،تساهم الصين بجنود من الشرطة للمشاركة فى قوات حفظ السلام التابعه للأمم المتحده أين قدمت الصين اكثر من 1800 من الجنود والمراقبين العسكريين والمدنيين , ورجال الشرطه للمشاركه فى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحده الحاليه .وقد عملت ثلاث ارباع قوات حفظ السلام الصينيه الداعمه لبعثها لأمم المتحده فى افريقيا.

4-الآلية الدبلوماسية والثقافية :

نظرا لفعالية الآلية الدبلوماسية والثقافية فإنها تلعب دور في العلاقات الصينية الافريقية من خلال الزيارات الصينية عالية المستوى، ابتداء بزيارة الرئيس الصيني الاسبق "جيانغ زيمين سنة **1996**" في اطار التأسيس لمنتدى التعاون الصيني الافريقي وزيارة الرئيس " هو جينتاو" الذي اشار إلى وجوب مراعاة الصين و افريقيا للحفاظ على الصداقة التقليدية وتعزيز العلاقات الثنائية مشيرا إلى تدعيم التضامن والتعاون مع الدول النامية بما فيها الدول الافريقية الذي يعتبر مبدا اساسي من مبادئ السياسة الصينية[1].

---

[1]- سمير قط ، الاستراتيجية الصينية الجديدة اتجاه افريقيا الفرص و التحديات ، مرجع سابق.

من خلال تكثيف التشاورمن أجل تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية بحيث ان الصين ذات الأهداف والمصالح التي تسعى افريقيا إلى تحقيقها فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية [1]، وتأييد موقف افريقيا حول التعددية فالصين ترى نفسها بصفتها عضو دائم في مجلس الامن وجوب الوقوف إلى جانب قضايا الدول الافريقية ،وتدعم مطالبهم ومقترحاتهم[2].

- **الدعم المتبادل من أجل تعزيز تنمية الصداقة التقليدية بين الصين و افريقيا :**

إذ أن الحكومة الصينية تتحرك نحو مواصلة توسيع التبادلات عالية المستوى بين الجانبين، وإعطاء قوة دفع جديدة بين العلاقات الودية الصينية الافريقية من خلال اجتماعات وحوارات دولية على مستوى القادة . كما ساندت الصين الدول الإفريقية فى إقامة الإتحاد الافريقى , وتطبيق برنامج الشراكة الجديد من اجل التنمية في دول افريقيا (نيباد) ,وتعزيز التكامل والتعاون الإقليمى وشبه الإقليمى.

- **تكثيف التشاور،من تعزيز الديمقراطية فى العلاقات الدولية:**

كما تعمد الصين إلى تكثيف التشاور،من تعزيز الديمقراطية فى العلاقات الدولية، بحكم أن الصين لديها ذات الأهداف والمصالح التى تسعى افريقيا إلى تحقيقها وخصوصا فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطيه فى العلاقات الدولية، وتأييد موقف افريقيا حول التعددية, ووجود تكثيف المجتمع الدولى للمشاورات , والعمل على تسهيل التبادلات التجارية وانماط التنمية المختلفة وتاييد الإلتزام بأهداف وميثاق الأمم المتحدة, وترى الصين بصفتها عضوا دائما فى مجلس الأمن وجوب الوقوف إلى جانب قضايا الدول الناميه فى افريقيا , وتدعيم مطالبها المشروعة ومقترحاتها العلمية.

[1]- امينة محسن عمر احمد الزيات ، مرجع سابق.

[2]- سمير قط ، الاستراتيجية الصينية الجديدة اتجاه افريقيا الاهداف الفرص و التحديات ، مرجع سابق.

تنسيق المواقف من أجل المواجهة الجماعية لتحديات العولمة :

كما تعمل الصين مع بعض البلدان الإفريقية على تنسيق المواقف من أجل المواجهة الجماعية لتحديات العولمة حيث ترى الصين أنه على الدول الافريقيه ان تستفيد من العولمه و التطور بدلا من تهمش . كما يجب على المجتمع الدولي إتخاذ خطوات لمساعدة تلك الدول فى التغلب على الصعوبات , وتعزيز قدرتها على تحسين الذاتها .

- **تعزيز التعاون من أجل تنمية العلاقات الصينية الافريقية :**

تعزيز التعاون من أجل تنمية العلاقات الصينية الافريقية أين تتحرك الحكومه الصينيه تدريجيا لزياده المساعدات التى تقدمها لإفريقيا فى إطار منتدى التعاون الصينى الإفريقى , وايضا لفتح الأسواق الصينية بدون رسوم لبعض السلع الإفريقية ,وايضا زيادة رؤوس الأموال فى صندوق تنميه الموارد البشريه الإفريقى , بالإضافه لتوفير التدريب المهنى بأنواعه المختلفه للدول الإفريقية ,وتسهيل التعاون ذى المنفعه المتبادله بين الشركات الصينيه والإفريقيه ,وكذلك تشجيع الشركات الصينيه على الإستثمار فى افريقيا.

تم تأسيس علاقه بين فرق من الأطباء الصينيين والسكان الإفريقيين ,وذلك عن طريق الدعم الحكومى الصينى أو من خلال الرعايه الصينيه للبرامج الطبيه والصحيه فى إطار الأدوات الدبلوماسية التى تنتهجها الصين فى إفريقيا كونت الصين " االدبلوماسيه الصحيه .," وقد أدت هذه الإستراتيجيه لإمتنان العديد من الزعماء الافريقيين المهتمين بتحقيق مصلحة شعوبهم[1].

[1]- العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة, موسوعة المقاتل , مايو2016 .

على سبيل المثال نستوضح الموقف الصينى اتجاه بعض القضايا الهامه فى الدول الإفريقيه:

- **الموقف الصينى من الهجوم الإرهابى فى مالى:**

حيث قام وزير الخارجية الصينية " وانغيى "بالإعلان أن الصين ماضية في تعزيز تعاونها مع افريقيا فى مكافحه التطرف العنيد , وهذا بعد هجوم شنه متشددون فى مالى نهايه عام 2015 وكان هذا الإنفجار قد أدى إلى حيث قام وزير الخارجية الصينية " وانغيى "بالإعلان أن الصين ماضية في تعزيز تعاونها مع افريقيا فى مكافحه التطرف العنيد , وهذا بعد هجوم شنه متشددون فى مالى نهايه عام 2015 وكان هذا الإنفجار قد أدى إلى وفاه 19 شخصا من بينهم ثلاثه مواطنين صينيين وقد اكد "وانغيى" خلال تصريحاته بأن الصين ستستمر بمساعداتها لإفريقيا بدون أي شروط سياسية.

- **موقف الصين من تونس بعد الثورة:**

أعلنت الصين موقفها المتمثل في احترام إرادة واختيار الشعب التونسي ورغبتها في استمرار العلاقات بين البلدين. بعد أن ظلت تراقب عن كثب الأوضاع فى تونس وإلتزام الصمت خلال الثورة التى اندلعت بهدف إسقاط نظام بن علي، حتى نجحت الثورة فعليا فى إسقاط النظام ،ثم وقامت شاي جيون نائب وزير الخارجية الصيني بزيارة إلى تونس في السابع من مارس 2011 واجتمع مع المسؤولين في الحكومة الانتقالية وعلى رأسهم رئيس الحكومة. وأكد جيون أن تونس شهدت مؤخرا تغيرات سياسية عظيمة، وأن الصين تحترم إختيار الشعب التونسي وترغب في تطوير وترسيخ الصداقة التقليدية والتعاون الثنائي المفيد للبلدين.

وعقد وزير الخارجية الصيني مباحثات مع نظيره التونسي في 20 مايو2011 ، وشملت المباحثات الوضع السياسي في تونس، وأكد جيتشي أن الصين سوف تظل تلتزم بتطوير علاقات الصداقة مع تونس. واتفق الجانبان على تعزيز العلاقات الثنائية وتعميق التعاون البراجماتي في كافة المجالات[1].

---

[1]- سامى السيد أحمد",الصين وإفريقيا"،قسم السياسة والاقتصاد, جامعة القاهرة ,ديسمبر2011 .

هذا على المستوى الثقافي فقد اكدت الصين على الادوات الثقافية والعلمية والتكنولوجية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية ،وهذا ما اكدته وثيقة "منتدى التعاون الصيني الافريقي " التي ذكرت فيه ان الصين ستواصل تنفيذ اتفاقية التعاون الثقافي والبرامج المتعلقة بها ،وبحيث نجد انه تم توقيع اتفاقيات مع الدول الافريقية وتبادلات ثقافية بين الدوائر المعنية لكل الطرفين اضافة إلى تعزيز تبادل الاختصاصيين في الثقافة و الفنون والرياضة ،وترشيد وتشجيع الهيئات والمنظمات الشعبية على تنظيم فعاليات التبادل الثقافي باشكال متنوعة حسب حاجات التبادل الثقافي والسوق لكلا الطرفين[1].

[1]- فتح الله لعلو ، **الاقتصاد السياسي** ،ط2 ، بيروت: دار الحداثة ، 1982 ، ص252

المبحث الثالث: النموذج التنموي المقومات والقدرات الاقتصادية البعد والعمق الاقتصادي الصيني اتجاه افريقيا:

سطرت الصين مخطط استراتيجي نموذجي ومقومات الاقتصادية ذات بعد وعمق إقتصادي اتجاه بلدان افريقيا. حيث سيتم عرضها في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب، المطلب الأول: النموذج التنموي الصيني، أين يتم ابراز القاعدة التي من خلالها تم تحقيق التنمية في الصين، وأيضا إبراز اهم مراحل العمليات الإصلاحية فحين المطلب الثاني: فيشمل المقومات والقدرات الاقتصادية الصينية.. وأما المطلب الثالث سيتناول البعد والعمق الاقتصادي الصيني اتجاه دول القارة السمراء.

المطلب الأول: النموذج التنموي الصيني:

سيتم إبراز وإظهارمن خلال هذا المطلب العملية الاقتصادية المتصلة بطبيعة فكر الانسان الصيني وطبيعة التحديات التي يواجهها في ارضه، مما يدفعه ويحفزه على اكتساب مهارات تجعله يطور مكوناته هذا ما يساعده على اكتساب نمط تنموي صيني، بالاضافة الى ابراز محاور الاصلاح الصيني في التنمية. يعتبر الانسان الصيني خلاصة لمسيرة من حلقات متصلة بصورة سببية اي عقيدة قديمة جدا تحاكي الحركية الطبيعية المتناغمة المتكاملة الجزء ينسجم ويتكامل مع الكل جعلت من افراد الشعب الصيني وحدة متلاحمة كل فرد فيه مدرك حاجات الكل المتنوعة وليس فقط حاجاته المحدودة وكذلك الحرص على نقل الخبرة الحياتية من شيوخ طافحين بتلك الخبرة الى الشباب في حاجة اليها ومن هنا كانت اهتمامات اغلب فالسفة الصين موجهة نحو الأخلاق و الميتافيزيقا، وأهم منظرين للفكر الأخلاق الصيني العقائدي.

كونفشيوس: منظر اخلاقي "افترض ان الحس المتطور بالشرف والعار والثقافة الرفيعة من شأنها ان تحفز الناس على اجاد السلوك لإرصاء أسس أخلاق جديدة يحتل فيها الصدق والمجهود الشخصي مكانة رفيعة وهذا ما حاول تأسيسه **هوفن** للحياة يولد من التجربة الملاحظات التأملية في المعيشة الجماعية تضاف إليها المعرفة المتوازنة من القدماء " أي ذوي الخبرة"[1]

---

[1]- جورج طرابيش ، **معجم الفلاسفة**، بيروت: دار الطليعة ، 1987 ، ص509.

بــوذا: "ان الإدراك بحدس عبقري وواقعي يعني مدى متانة الروابط التي تربط القوة الروحية مع صحة الجسم وحيويته المادية بمعنى التوازن الكامل والصحيح بين الطاقة العقلية والطاقة الجسمية وحسبه ايضا هناك نوعان من الحياة، حياة خاضعة لتجاذبات الظروف والاندفاعات (ما ينسيها الوعي بالانتماء)، والأخرى هي وعي بالانتماء الى الكل وبعدم التصرف إلا تبعا الاندماج فهويدعوالى دروب الوسط ومن اهمها:

- **الفكرة الصائبة:** التي لا تبقى متعلقة بالسيرورة لظروف المحيط وبتياراتها وبأوهامها وخاصة الأنا،عندئذ يصبح ممكنا لنا التصرف انطلاقا من الكل وهدفنا هوهذا الكل.
- **الجهد الصحيح:** جهد التغلب والتطور والمحافظة.

التركيز الصحيح: يتيح الارتقاء الى الاشراق واليقظة على الحقيقة اعني الرؤية الشاملة الاجمالية للكون[1] واهم اقواله: "صعب ان نتعلم كيف نسود لكن الذي يستطيع مساعدة الآخرين بهدفه الصفة يبلغ ذلك والانسان الذكي والعادل والصادق والمهتم بشؤونه هومن يحتض به العالم بأسره . لهذا كان الانسان الصيني حتى قبل 1949م ذا مواصفات عالية، لا تعاون قوته وتحدته الكوارث الطبيعية وحس تطبيقي وذا عقلية تضامنية اجتماعية، اي هناك تأكيد على العمل الذي يوضح حقيقة وفائدة العملي العقلي (الفكري) ويجعله مألوفا واعتياديا.

يعتبر الفرد الصيني ذوعقيدة تريد الانسجام وعدم الانعزال اضافة الى عامل الفكر وبهذا يحدث العملية الاقتصادية. أما بالنسبة للأرض كمجموعة عوامل تحفيز وتحدي الانسان (الفرد الصيني). حيث قام المؤرخ الانجليزي **أرنولد توينبي**، بتفسير ضخم الحضارة الذي يلعب فيه العامل الجغرافي دورا اساسيا وهويفسر نشوء الحضارة،الذي يؤدي إلى التقدم في التنمية الاقتصادية كرد معين تقوم به أحدى الشعوب لمواجهة تحد معين والطبيعة اي الجغرافيا هي التي تقوم بهذا التحدي[2] .

---

[1]- روجيه غارودي ، نداء الى الاحياء ، تر :ذوقان قرقوط ، سوريا: دار دمشق ، 1981 ،ص 125-127.
[2]- مالك بن نبي ، شروط النهضة ، تر: عمر مسقاوي ، عيد الصبور شاهين ، ط 3 ،بيروت:دار الفكر ، 1969،ص9

1- من حيث الأبعاد والتضاريس (كعامل تحفيز وتحدي):

تعتبر الرقعة الجغرافية للصين مساحة بحجم قارة فللصين مساحة تقدربحوالي 9.600.000كلم 2 تعادل ثلث قارة افريقيا،وعدد السكان 1.338 مليار نسمة وهي ذات ابعاد قارية تحتل المركز الثالث في الشساعة بعد روسيا وكندا.تتشكل الارتفاعات المسيطرة 85% من المساحة هي فوق 500 متر، وتسود الاختلافات الفجائية في مناسب سطح الأرض(تحدي الصعوبة النقل والزراعة. وفيها 500 نهر يوفر طرقا ملاحية بطول 95000 كلم منها 30.000 كلم تمكن المالحة فيها،فان الانهار العظيمة كالنهر الأصفر 5000 كلم،والأزرق 5500 كلم صعبة المالحة جدا وهذا يشكل تحدي وجرى التحدي من هذه الصعوبة بقنوات تربط عدة انهار مثال قناة بطول 1200 كلم[21].

2-من حيث المناخ كعامل تحفيز وتحد:

الصين ممتدة على عدة قطاعات مناخية لأنها تقع بين الدائرتين 20° و50° ، هذا ولفضل موقعها في أقصى الشرق الجنوبي للقارة فهي مشبعة بالرطوبة تتحرك من الشرق الى الغرب فيسود فيها فصل جاف واخر رطب وهذا تحدى تأثر الزراعة بجفاف وامطار طوفانية أي بفضل تلك القطاعات المناخية وبفضل الفصل الرطب اصبحت الصين في مجال الزراعة تمتلك نظاما مناخيا ملائما لتطوير وتنمية الانتاج الزراعي وتنوعه فنجد ان تلاقي فترة مطرية مع فترة سخانة أو حارة وفترة زراعة هذا يعطينا غزارة المحاصيل وتنوعها، ففي الصين الشمالية ثلاثة محاصيل كل سنتين من القمح و الصوجا ومختلف الحبوب اما في الوسط نفس الشيء بالنسبة للأرز والقمح وفي مناطق الجنوب المسقية يتحقق محصولان من الرز كل سنة.

[1]- العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة, موسوعة المقاتل , مايو2016

3-عامل تحدي وتحفيزي من حيث الثروات الباطنية التي تزخر بها :

تعتبر الصين هي الأولى من حيث ثروات الأرض على مستوى آسيا فهي غنية بما يكفي بالمواد المعدنية للمساهمة في المبادلات العامة في المواد الأولية تحت قاعدة التبادل، أين

تعتبر كعامل تحدي وتحفيزي من حيث الثروات الباطنية التي تزخر بها ورغم ذلك فان المواد الهامة البترول والنحاس والحديد ذات ندرة وهوتحد عظيم للأهمية اللامحدودية لتلك المواد واهمية البترول والحديد الغنى عنها واما النحاس ذو أهمية ايضا فهوناقل جيد للحرارة والكهرباء،وهويدخل في عدة تطبيقات تقنية40% منه تذهب الى صناعة الأسلاك الكهربائية والأسمدة المحتوية على النحاس وتحفز نمو النبات في الأراضي وتعطيه مقاومة للجفاف.

من كل ماسبق نستنتج أن الأرض تصنع الانسان بما تقدم امامه من محفزات وتحديات مما يؤدي إلى تطور مكوناته وتجعله يتدرج في اكتساب مهارات التنمية،فالنموذج التنموي الصيني كنموذج السلوك الذي يستخلص من اسلوب بناء الاشتراكية في الصين) التي قاد سياستها **ماوتسي تونغ** طيلة نصف القرن (هوالانكسار نفسه لنموذج النمومن النمط الغربي،ولكن بدون التخلي في اي لحظة كانت عن التطور الصناعي وعن زيادة الاستهلاك ، ذلك النموذج الغربي لم يكن بوسعه ان يحل مشاكل اللامساواة بل على العكس يفاقم مشاكل التباينات،ولا يحل مشكل استخدام العمالة، ولكن على العكس يخل بالنظام الحياة الزراعية ويزيد من البطالة،ويخلق احزمة من مدن الصفائح حول المراكز المدينة الكبرى[1].

[1]- فتح الله لعلو ، **الاقتصاد السياسي** ،ط2 ، بيروت: دار الحداثة ، 1982 ، ص 252

كذلك يستبعد نموذج الثورة الاقتصادية من النمط السوفياتي بعد ان كان حاكاه لحقبة قصيرة 1956.1950،اذ اعطى **ماوتسي تونغ** الأولوية لحل مشاكل الزراعة على حين كان التصنيع السوفياتي قد تم باقتطاع الفائض من الأرياف (الزراعة)،موجها للإنتاج الزراعي ضربة مازالت حتى اليوم يعاني منها،اي ان ماوتسي تونغ لم يرغب في تصنيع يتم على حساب الفالحين ويفاقم التفاوت بين المدينة والريف،ثم ان الصناعة الثقيلة لم يكن
وسعها امتصاص كل اليد العاملة المتدفقة من الأرياف ان لماوتسي تونغ تصور اخر عن طريق طبيعة الفلاحين، اذ وعى تمام الوعي القدرات الخاصة لدى تلك الطبقة التي صقلت وتدربت منذ زمن طويل على التعاون والنظام[1].

اقتنع بان من سيكسب طبقة الفالحين سيكسب الصين أي من يحل مشاكل الزراعة سيحل مشاكل الصين، وبدأ التطوير الريفي للصين منذ 1927،بالقوانين الزراعية الرامية الى انهاء سيطرة كبار المالكين العقاريين المربين، وقد جرى تطويره الى قانون الاصلاح الزراعي الصادر في 1950 وانطلاقا من هنا بدأ تطوير ريفي اصيل في الصين وكانت النتيجة الحاصلة مذهلة، تم فيها التوصل لأول مرة في تاريخ الصين الى اطعام جميع الناس و الى تأمين الضمانات : من غذاء،مسكن،تربية وصحة وذلك الالحاح على الزراعة نابع من كون الصين في الأساس بلد زراعي مهما تطورت في الصناعة ويبدوانها باقية على هذا الميل الطبيعي نحوى الزراعة.

وفي ظل ما تحقق تم الانتصار على التضخم فان اسعار المواد الغذائية قد بقيت ثابتة منذ خمسة وعشرين سنة تماما وبالارتكاز على تقليد اتحاد الفلاحين تكونت تعاونيات مطابقة وملائمة لكل مستوى من التطور الاقتصادي والفكري،تقوم على المشاركة في الماشية وفي مجموع الأدوات من أجل أعمال ذات نفع جماعي تطورت الى حيث كان توزيع الدخل يجري وفقا للعمل المنجز ولكميته وكفاءته. لتستطيع ايجاد سوق في البلاد 80% من سكانها يعيشون في المنطقة الريفية.سعت منذ

[1]- روجيه غارودي ، مرجع سابق ،ص253

1962 إلى البحث عن توازن وتلائم بين تطور الزراعة من جهة والصناعة الخفيفة والثقيلة من جهة اخرى،وذلك منذ سنة 1965 وضعت خطة إقتصادية على المدى الطويل ،ومنذ 1977 هناك

دعوى الى ميكنة 70 %من الأعمال الزراعية وكان يحدد مرحلة حاسمة في التطوير الريفي للصين من دون ان يشكل قطيعة مع السياسة السابقة،وهذا ما برز في مرحلتين:

من 1965-1980 لبناء نظام صناعي مستقل ومن 1980-2000 لتحقيق التحديثات الأربعة الكبرى(تحديث الزراعة، الصناعة، الدفاع القومي، الصناعة عسكرية، العلم والتقنية) ولكن كان الابتكار الأكثر اصالة وحتى الأن أبقى هوالكومونات الشعبية التي تشكلت منذ 1958 من اجل مفصلة التعاونيات الأكثر تقدما مع الأدوات المحلية والسلطة المركزية.

إن التعاونيات الزراعية مايصطلح عليه بالكمونات (أي تعاونية بحجم أوسع)، ولكنها وحدات مركبة من حكومة محلية، تدمج جميع الوظائف الاقتصادية والإدارية السياسية للجماعة الريفية،هدفها تعبئة جميع الفعاليات الريفية من اجل تلبية جميع الحجات وفقا لمبدأ الاعتماد على قواك الخاصة،تتميز الطريقة المستعملة باللامركزية والاستقلال الذاتي في اتمام وظائفها (استخدام الأراضي،الري،توزيع اليد العاملة والتوازن بين المبالغ المكرسة للاستثمار والمبالغ الموزعة كأجور). تأخذ هذه الكومونات على عاتقها تحسين معارف وتقنيات اعضائها وتكوين الفنيين لتطوير الصناعة التي تكون بحاجة اليها اي صناعة ادوات الزراعة خاصة،وتوزيع الدخول بعدالة واعداد التخطيط المحلي وتنسيقه مع اهداف الخطة القومية،حيث يتقدم العالم والقرارات في آن معا من الأدنى الى الأعلى ومن الأعلى الى الأدنى،وانها تأخذ على عاتقها الحياة الاجتماعية بكاملها لمجموعة صغيرة : فهي تدير الاقتصاد والمدارس والمستشفيات والخدمات الاجتماعية،وبالتالي العسكرية والمشاركة في جميع اوجه الحياة السياسية.

وبذلك يتعين على كل واحد ان يشارك في جميع القرارات والتحقيقات (الانجازات الاقتصادية)[1] هذا الى انها تحارب التبذير وتعادل النقص الأولي في رؤوس الأموال باستثمار العمل ذاته وتقوم بالمراقبة الصارمة لاستهلاك والأسعار وتحرص على تنويع الأنشطة الريفية لكبح الهجرة الى المدن،ثم ان الجيش (وهوتابع للكومونة)منصرف الى نشاطات اقتصادية : تعبيد طرق، بناء القنوات، واستغلال غابات حرجية وزراعية وادارة صناعات حربية . وهي تحمل جميع مظاهرها خاصة الاقتصادية بصمة خصوصيات الصين ومن اهمها: الانسانية الصينية بمقابل الفردية الغربية اي مخالفة الافلاطونية، والدكتاتورية الغربية التي تفصل الروح عن الجسد والسماء عن الأرض اي الخالق عن الانسان (الصين ترفض ذلك).

كما نجد الاختلاف الأساسي القائم بين الماركسية الصينية والماركسية الغربية يتعلق بتصورها الانسانية، فإنسانية النهضة الأوروبية وكذلك انسانية ماركس تتمحور حول الدفاع عن الفرد، أما الاشتراكية الصينية منذ البداية تشدد على القيم الجماعية، والخطة طويلة الأمد التي رسم ملامحها شوآن الي عام 1965 كانت تتوقع كما أرينا منعطفا حاسما في عام1980 بعد تأسيس نظام اقتصادي صناعي مستقل وكامل نسبيا.

والحاصل في السياسة الاقتصادية الداخلية انه كان هناك دائما في الصين منذ 1949 ميل راديكالي (جذري) على قواها الخاصة أكثر من اعتمادها على المعونة الخارجية، وعلى انجاح الحافز الايديولوجي قبل الدوافع المادية.

منذ وفاة ماوتسي تونغ 1976)، سميت بمرحلة ما بعد الماوية(مابعد ماوتسي):

منذ وفاة **ماوتسي تونغ 1976**، سميت بمرحلة ما بعده بالماوية (مابعد ماوتسي) حيث عمد المسييرين الصينين على إدخال التكنولوجيا في الصناعة هوفي صلب اهتمام المسيرين الصين (بعد ماو) ولكن موضوع التطوير الصناعي ومكانته في الاقتصاد الصيني البديل من ادراكه والنظر اليه من حيث هومتصل بالزراعة من هذا المنظور فان الصناعة لا تتطور الا

[1]- روجيه غارودي ، مرجع سابق ، ص 258-260.

من حيث هي تنشيط وتدعيم التطور الزراعي،ومن ثم فعدة مجالات من النشاط الزراعي تدعم هذا الاختيار: مثال الصناعة الكيميائية تنتج اسمدة تحتاجها الزراعة، والصناعة الحديدية والميكانيكية تنتج آلات الاعمال الريفية(الزراعية في العموم).وبهذا يتم تحقيق تطور يدمج بين قطاعين حيويين مهمين يحقق تطور صناعي زراعي في نفس الوقت .وفي السابق كان هناك نوع من التخبط لما ركزوا على الزراعة أكثر، ثم ركزوا على الصناعة اكثر، ثم بعد ما حدث تخل على المشاريع الضخمة المرهقة للاقتصاد وتستولي على المدخول وحدها (زراعية او صناعية)،وحدث والاهتداء الى الفكرة العبقرية المشار اليها :تطوير الصناعة لتخدم الزراعة.
انطلاقا من 1978: بالتحديد صار يسمح بتأثر اتخاذ القرارات الاقتصادية بآليات السوق وقد أخضع المنتجون ومدراء الوحدات الانتاجية المحلية لقدر أكبر من الانضباط بآليات اقتصاد السوق وصار يسمح باستخدام جزء من العائدات في مجالات استثمارية بعيدة عن التدخل المباشر للدولة.

ومن بعد الفترة الزمنية من سنة **1980:**كأن الهدف صار مضاعفة الدخل القومي كل عشرية وبالفعل تضاعفت من 420 مليار يوان سنة 1980،الى 1020 مليار سنة 1990،ثم تضاعفت من 1114 مليار يوان سنة 1991,الى 2675 مليار سنة 2000[1].

لكن الهدف النهائي هو رفع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الى المستوى المتوسط لنصيب الفرد في الدولة المتقدمة سطّر له ان يحقق سنة 2050، اي بعد قرن على انشاء الدولة الصينية الحديثة وهي مدة قصيرة على كل حال.

[1]- محمد عطية محمد ريحان ، "**التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية**" ، مذكرة ماجستير (: جامعة الأزهر غزة،كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ،قسم الاقتصاد ،) 2012 ، ص142

المطلب الثاني: المقومات والقدرات الاقتصادية الصينية.

إن للمقومات والقدرات الاقتصادية الصينية، والتي هي نتاج الاصلاحات الصينية التي فرضت قوة الصين الاقتصادية هي محور هذه الدراسة.

من بين كل التجارب ،تعد التجربة الاقتصادية في الصين والتي قادها الزعيم الصيني **دينغ شياوبينغ** منذ عام 1978 .واستمر على نهجه من جاء بعده، تجربة فريدة من نوعها [1]، وهي محط إعجاب العالم لما تحققه هذه التجربة من نجاحات كبيرة استطاعت أن تنتقل الى مستوى أفضل، فنموصادراتها لعام 2017 في شهر

مارس 180.6 مليار دولار، ومن حيث بلغت الواردات 156.6 مليار دولار وقد سجلت الصين فائضا تجاريا بلغ 24 مليار دولار، فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 4. 16 % مقارنة من عام 2016 ونسبة الواردات بلغ 3. 20% . إن الاصلاحات الاقتصادية واستنادا الى وفرة العمالة ذات الاجور المنخفضة، على استقبال مصانع التجميع وتصدير السلع الرخيصة وتدفق الاستثمارات الاجنبية تعتبر نموذج مميز

منذ عام 1978، بدأت الصين في تحقيق إنجازاتها الاقتصادية الهائلة، أين وصل معدل النمو السنوي للفترة 1978-1991، 90% وفي عام 1992 بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي 8. 12 % وفي المتوسط بلغ النمو الذي حققه الاقتصاد الصيني نحو9.8% سنويا خلال الفترة 1983-2004، في حين بلغت قيمة إجمالي قيمة الناتج المحلي 47 تريليون.

وقد أصبحت الصين تحقق فائضا تجاريا من عام لآخر على سبيل المثال حققت فائضا تجاريا قدر بـ 150 مليار دولار لعام 2006، مقابل 109.8 مليار دولار لعام 2005 وهذا حسب تقرير وزير التجارة الصيني الذي اعتبره مستوى قياسي.

بلغ ميزان التجارة الخارجية الصينية 262.2 مليار دولار،أي 9 % من الناتج القومي الاجمالي،سنة 2007 ، حيث بلغت الصادرات الصينية 1.216 مليار دولار مقارنة مع حجم الواردات 953.9 مليار دولار[1]

وتعد الصين أكبر مصدر لواردات الولايات المتحدة فقد بلغ الفائض في الميزان التجاري الامريكي– الصيني في عام 266.3،2008 مليار دولار لصالح الصين[2]، أن الازمة المالية لعام 2008 قد تعاملت الصين معها بهدوء واعطت انطباع سالم منهجها في النمو الاقتصادي والثقة في قدراتها على اجتياز الازمة بأقل قدر من الخسائر مقارنة بالدول الأخرى الرأسمالية، فقد عملت على تنشيط عالقات الشركات الصينية في الدول الاجنبية وخاصة دول إفريقيا وامريكا اللاتينية والدول العربية، كما قامت بإنشاء منتديات مع العالم الخارجي، منتدى التعاون الصيني الافريقي، منتدى التعاون الصيني اللاتيني، منتدى التعاون الصيني العربي، وقامت بخفض أسعار الفائدة ب0.5% .[3]

1- سابا إلياس ،الازمة المالية العالمية ،أسبابها و انعكاساتها ،المستقبل العربي ، العدد 360 ،بيروت مركز الد راسات الوحدة العربية، ص 1

2- الازمة المالية و تأثيرها على الامن ، مجلة الناتو ،30 /03/ 2017، على 14:40 .

3- منصور فالح إسماعيل الحيصة ،" **الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990-2008")** ، مذكرة ماجستير(:جامعة مؤتة الأردن،قسم العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ،) 2009 ،ص91 -93.

***انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية:**

و يعتبر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية ، إدراك الصين لتحسين أدائها الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، ولزيادة الرفاهية لأفرادها وزيادة الانفتاح على الأسواق العالمية لاتساع علاقاتها التجارية يتحقق من خلال دخولها إلى منظمة التجارة العالمية[1].

فبدخولها للمنظمة ليس قطيعة وإنما يعد مرحلة جديدة في سياسة التحرر التجارية المنتهجة من طرف بكين، فقد أوفت الصين بالتزاماتها في الدخول في منظمة التجارة العالمية، فيما يتعلق بالتعريفات والحواجز غير تعريفية، وازالة القيود عن الشركات التي تقوم بأعمال تجارية أجنبية في 2004،كما أسست نظاما قانونيا الاقتصاد السوق يتوافق مع قانون المنظمة، كما التزمت الصين بالانفتاح على الاستثمارات المباشرة الاجنبية وخفض التعريفات الجمركية، بحيث أعطت عضوية المنظمة للصين فرصة لتحسين مستويات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الصين ،إضافة للتمتع بالعلاقات الاقتصادية المستقرة مع أعضاء المنظمة الأمر الذي أعطى مساحة أكبر، للمستثمر الأجنبي لدخول السوق الصيني واستغلال طاقاته وتطوير المنتج النهائي لمقابلة احتياجات المستهلك ما يزيد من المبيعات الصينية بدخول هذه الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية و بذلك تكون قد حققت إنجازات ونجاحات إيجابية ففي عام 2001 أصبحت من أكبر اقتصاديات العالم، حملت معها إصرار على أن تصبح الصين مندمجة في الاقتصاد العالمي .

---

[1]- محمد عطية محمد ريحان ، "**التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية**" ، مذكرة ماجستير (جامعة الأزهر غزة،كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ،قسم الاقتصاد ،) 2012 ، ص142 .

حيث العملاق الصيني النائم كما يطلق عليه إصطلاحا وبالمكتسبات والقدرات الاقتصادية التي حققها قد شكلت منها نموذجا أو تجربة اقتصادية تسعى إلى النهوض بالصين كقوة عالمية في الجانب الاقتصادي.

المطلب الثالث: البعد والعمق الاقتصادي الصيني اتجاه افريقيا:

البعد والعمق الاقتصادي الصيني اتجاه إفريقيا نوجزه من خلال عرض واقع السياسة الخارجية الصينية اتجاه القارة الافريقية و هذا بالتطرق في المطلب الأول إلى الاستثمارات الصينية اتجاه افريقيا أما المطلب الثاني فيشمل التبادلات التجارية بين الطرفين في مختلف القطاعات .

01 - الاستثمارات الصينية في إفريقيا:

تعتبر السوق الإفريقية مصدر وقطب جذاب لمعظم الاستثمارات الصينية الكثيفة بحكم الطلب الزائد لبلدان هذه القارة مما يجعلها سوق إستراتيجي وعامل مهم وأساسي في تطوير العلاقات الصينية الافريقية في مختلف القطاعات، لذا سنتطرق إلى الاستثمارات التي قامتبها الصين في افريقيا.

نظرا لما يعرفه الإقتصاد الصيني من تطور مهول عبر العصور جعل الدول الأفريقية تستقبل الاستثمار الصيني بالترحيب، نظراً لجاذبيته التنموية لكون الصين حققت نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول الأفريقية في تكرارها ،هذه الموارد المالية الهائلة موجهة في جزء كبير منها للاستثمارات الصينية في الخارج ، وفي جميع المجالات من الطاقة والزراعة والتعدين والبناء ،وقطاعي التجارة والخدمات ومعالجة منتجات الموارد والتصنيع ويشرف على هذه العملية "**بنك الاستيراد والتصدير**" هذه المؤسسة المصرفية التابعة للدولة تقوم بدور أساسي في إعطاء القروض للحكومات الأفريقية ،وهي التي تقترح منح هذه القروض من خلال شروط تفضيلية.

وأصبحت القوة الإقتصادية الصينية منافسا حيث ضخت الصين استثمارات هائلة في الدول الأفريقية بديلاً للاستثمارات الغربية التي عادة ما تكون مصحوبة بإملاءات سياسية وأمنية، وقدمت وعودا وعروض للاستثمار في افريقيا في مختلف القطاعات.

ونظرا للتبادلات التجارية الصينية الإفريقية والحضور الصيني في إفريقيا فإنه ، يشكل طفرة كبيرة من حيث حجم التبادلات التجارية ، و هذا راجع إلى أن الصين دائما تؤكد على ان علاقاتها مع الدول الافريقية تعتمد على تغليب لغة المصلحة المتبادلة والاحترام والمساواة دون التدخل في شؤون الآخرين ،بحيث أن مبادرة الصين لتعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين من خلال منتدى التعاون الصيني– الافريقي **(FOCAC)** ، مما أدى إلى نمو التجارة الثنائية بين الصين و افريقيا[1]

[1]- سابا إلياس ،**الازمة المالية العالمية ،أسبابها و انعكاساتها** ،المستقبل العربي ، العدد 360 ،بيروت: مركز الد راسات الوحدة العربية ،ص 1.

ملخص الفصل الثاني: المتضمن السياسة الخارجية الصينية إتجاه قارة إفريقيا:

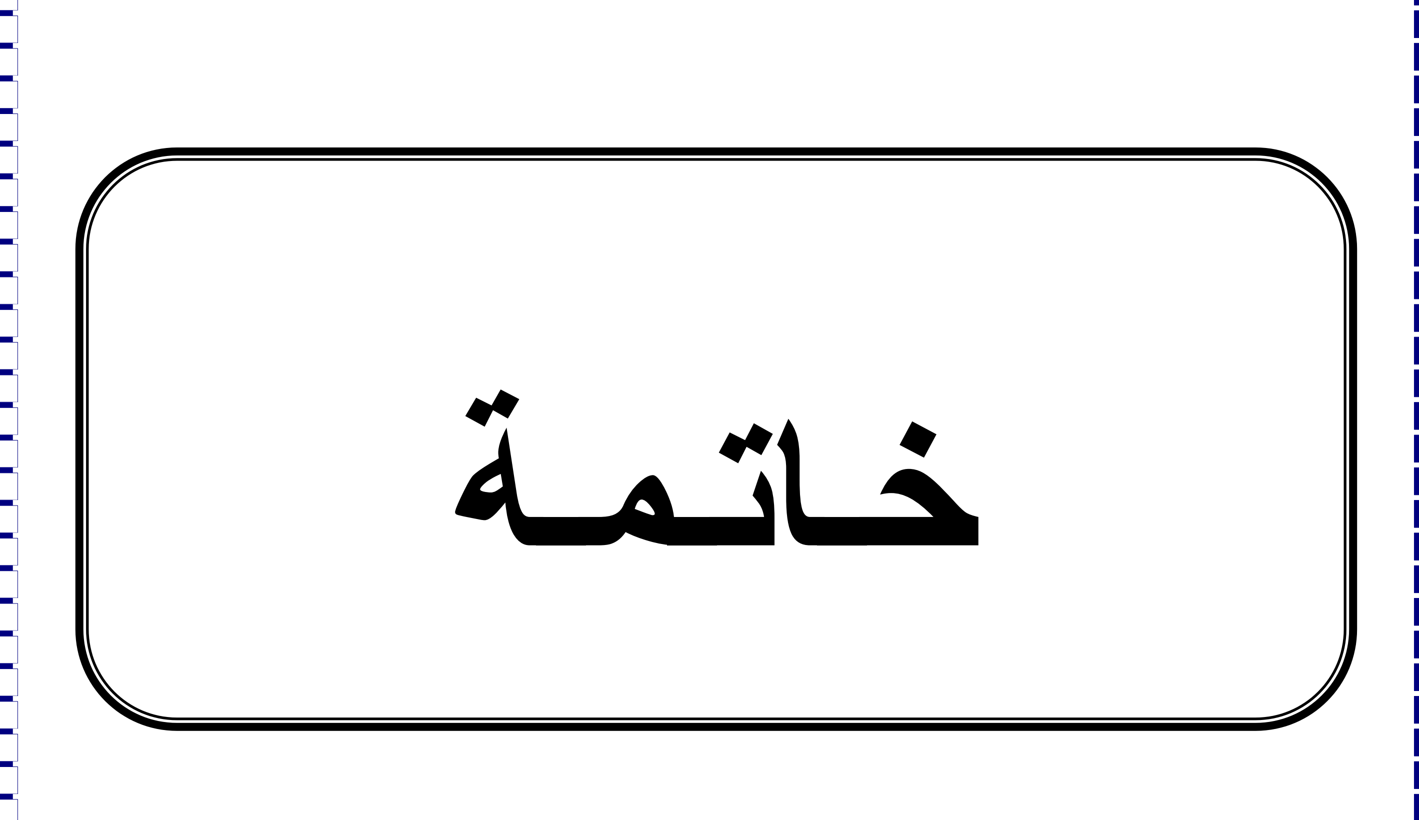
على ضوء ما سبق ذكره عبر مراحل الفصل الثاني المتضمن السياسة الخارجية الصينية في قارة إفريقيا نستخلص الآتي ذكره:

* نظر للمقومات والقدرات التي تملكها الصين حتى أصبح يطلق عليها ما يسمى بالعملاق النائم تعد العلاقات الصينية الافريقية عامل مهم في زيادة وتطوير العلاقات بينهما خاصة الاقتصادية.

* يعد العامل الإقتصادي للسياسة الخارجية الصينية العامل الأساسي في توجه الصين نحو إفريقيا على إعتبار ما تمتلكه القارة من موارد طبيعية و ثروات طبيعية هائلة.

*نجد أن الأدوات التي تستخدمها الصين في إفريقيا من أدوات اقتصادية وعسكرية و دبلوماسية تساعد على إرساء نفوذها في القارة ومجابهة المنافسة الدولية بوسائل تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها وفقا للعامل الإقتصادي.

* تعد الإستثمارات الصينية الإفريقية والتبادلات التجارية ركيزة في دعم وتطوير العلاقات بينها كما تعد أيضا داعما في إرساء نفوذ الصين في القارة السمراء، على إعتبار أن إفريقيا تفضل المستثمر الصيني.



خاتمـة

خاتمة

ندرس في هذا الموضوع الاهمية الكبيرة للقارة الافريقيا و المكانة التي تحتلها في توجهات السياسة الخارجية الصينية حيث اعطتها اهمية كبيرة وخاصة من الناحية الاقتصادية وعرفت هذه العلاقة تطورا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة وتناولنا في بداية هذا الموضوع بعض المفاهيم و المقاربات التي تفسير السياسة الخارجية الصينية وكانت في مجملها سياسة ناعمة و مسالمة تعتمد على المصلحة المتبادلة بين الطرفين واستعملت بما يسمى القوة الناعمة ثم ركزنا في هذه الدراسة على الجانب الاقتصادي من العلاقة و المنفعة المشتركة بين الطرفين حيث ان الصين ساعدت في تنمية القارة و بنائها و تقديم كل المساعدات لتطوير هته الدول في مقابل ضمان الصين موارد طاقوية و اولية من القارة و تعتبرها الصين سوق جديدة لها في ظل المنافسة الاقتصادية الشديدة من الدول الكبرى وكذالك تحتاج مساندت الدول الافريقية في هيأت الامم المتحدة رغم هذا لقيت الصين انتقادات لدعمها لانظمة مستبدة في القارة التي تسببت في تخلفها و عدم تقدمها اي ان الصين تبحث عن مصلحتها و لاتهمها مصلحة إفريقيا.

قائمة المصادر و المراجع

❖ **أولا: باللغة العربية:**

➢ **الكتب:**

1- أدغارهوفر ، النظرية المكانية فياختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي ، تر :عزت عيسى غوراني، بيروت :دار الآفاق الجديدة ،**1974**

2- أحمد حجاج،**الصين تعيد اكتشاف افريقيا**، السياسةالدولية،العدد16 ، 2004.

3- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.

4- أمينة محسنعمرأحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا**1991-2015** ،المركز الديموقراطي العربي ، موسوعة .

5- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية،.1991

6- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت : منشورات ذات السلاسل، 1987.

7- جورج طرابيش، **معجم الفلاسفة**، بيروت: دارالطليعة1987 .

8- جوزيف ناي، القوة ناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية،تر: محمد توفيق البجيرمي،السعودية : العكبيان للنشر ، .2007

9- خميسة عقابي ، "النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر **-2014) "(1990**،مذكرة ماجستير: (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية**2015.2014)**

10- حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دارهومة 2012.

11 -دانييل بورشتاين، أرنيه ديكيزا‘‘ .**التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين .**’’ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم271 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى،2001

12-روبرت لاوفون، التنمية الاقتصادية (سلسلة قضايا الساعة)، القاهرة: مطابع الأهرام، 1978.

13-روبرت لافون ،التنميةالاقتصادية ، تر :نادية خيري ،القاهرة: مطابعالاهرام التجارية ، **1978**

14-روجيه غارودي، **نداء الى الاحياء**،تر :ذوقان قرقوط، سوريا: دا ردمشق،19 .

15-زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، مالطا : منشورات elga،1994

16-سابا إلياس، **الازمة المالية العالمية، أسبابه اوانعكاساتها**، المستقبل العربي، العدد 360 ،بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.

17-سامي السيد أحمد" الصين وإفريقيا "، قسم السياسة والاقتصاد,جامعة القاهرة ,ديسمبر 2011

18-سميرقط ، "الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا الفرص و التحديات" ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014**.**

19-سمير قط، **"**الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة**–**قطاع النفط نموذجا**"**، مذكرة ماجستير: (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، (2007-2008)**.**

20-سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط5، بغداد : المكتبة الوطنية القانونية،2010**.**

21-شريفة فاضل محمد", العلاقات المصرية-الصينية بين الاستمرارية والتغير (-2003 2013),"(مدرسهبجامعة بورسعيد,جامعة بورسعيد 2013.

22-عادل حسن محمد أحمد، **العلاقات الصينية–الإفريقية**، الأكاديمية العليا دراسات الاستراتيجية والأمنية،2015 .

23-عادل حسن محمد أحمد، **مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان والصين**، الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010 .

24-عبد العظيم حنفي ،منشور في سودانيل ،2009.

25-العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة, موسوعة المقاتل , مايو2016

26-فتح الله لعلو، **الاقتصاد السياسي**، ط2 ،بيروت: دارالحداثة، 1982 .

27-قسم الدراسات والأبحاث في الأكاديمية، السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة،كلية القانونوالسياسة،2007-2008

28-كاظم هاشم نعمة **.سياسة الكتل في آسيا .** أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1997.

29-كريس ألدن، **الصين في افريقيا شريك أم منافس؟**،تر : عثمان الجبالي المثلوثي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009

30-لويد جنس، تفسير السياسة الخارجية، تر : محمد بن أحمد مفتى، محمد السيد سليم، الرياض : عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989

31-مارسيل ميرل،السياسة الخارجية، تر : خضر خضر،جريسبرس،بيروت :سلسلة أفاق دولية، (د س ن)

32-مازن إسماعيل الرمضاني، في عملية إتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 1979.

33-مالك بن نبي، **شروط النهضة**، تر: عمرمسقاوي، عبد الصبور شاهين، ط 3 ،بيروت: دارالفكر،1969

34-محمد أبوزيد،تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 44،2012،

35-محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2،القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998

36-محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.

37-محمد الطاهر عديلة، الجدل الليبرالي الواقعي حول الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي، العدد 15، دفاتر السياسة والقانون، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016.

38-د.محمد بن هويدن", محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه نطقه الخليج العربي,“ **المجلة العربية للعلوم السياسية)** ,“بيروت,مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية العدد 13، 2017

39-محمد عبد الغني سعودي، **قضايا افريقيا**، الكويت: عالم المعرفة، 1980.

40-محمد عطية محمد ريحان، "**التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**"، مذكرة ماجستير: (جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد) 2012 .

41-محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية والاستراتيجية القومية، الإسكندرية : الكتاب الجامعي الحديث، 2007.

42-منصور فالح إسماعيل الحيصة، " **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990-2008")** ،مذكرة ماجستير: (جامعة مؤتة الأردن، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2009،)

43-ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت : دار الكتاب العربي،1985

44-نزار الفراوي، الثقافة والقوة الناعمة،حروبالأفكار في السياسة الخارجية، (د م ن):مركز برق للأبحاث والدراسات،2016 .

45-هشام محمود القداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،2012.

46-وليد عبد الحق، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر،1994.

➢ **محاضرات:**

1- وحيدة كحول، "ماهية الاستراتيجية "، محاضرة ألقيت على طلبة الأولى ماستر عالقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، قاعة 5،2015/10/23، 09:40.

➢ **مقالات:**

1- عبد العزيز حمدي عبد العزيز " .قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا" .**السياسة الدولية**، عدد145، (جويلية -سبتمبر2001)

➢ **مواقع إلكترونية**

1- **الازمة المالية وتأثيرها على الامن**، مجلة الناتو،30 /03/ 2017،على 14:40 ،متحصل عليه من: www.nato.int/docu/2009/finacialcrissischinas/ar/index.html.

2- أشواق عباس، **السياسة الخارجية والحوار المتمدن**، العدد 1991، في 2016/11/12، على 15:30، متحصل عليه من:

http:// www.ahewar.org/debat/show.at.asp?aid

3- باهرمردان، العلاقات الصينية، الافريقية، بكين**2014**، **2017/02/27**، على**09:00**، متحصل عليه، من:

https://www.googl.com/file/d/ob96p9ok3uotanRSLTFovDVoou u/view.pdf

4- رمزي زودة،**افريقيا لعنة الثروة**، بوست 2015، في 2017/03/23، على 12:15، متحصل عليه من: www.nonpost.org

5- علاءالدين السيد ،افريقيا ثروات بلا حدود وسياسة ،ساسة **2014post ، 217/03/03** ،على**15:30** ،متحصل عليهمن:

https://www.SASpost .com/aimazing.resouces-in-africa

6- مايا جريديني، **كيف تحول اقتصاد الصين الى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟**،28 /2017/03، على 10.00 ،متحصل عليه من:

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/html

❖ **ثانيا: باللغة الأجنبية:**

I- **باللغة الفرنسية:**

1- Adam mckeown,**conceptualizingchinese diaporas1842to1949**, journal of asian studies , vol58,n2,1999
2- Claude gaillard**, Economie et droit du developpment**, alger:send ;1982,p112
3- Daniel spapp ,**comtemporaryinternaional relations : frameworks for interstanding**, new yourk : macrnillancollege publishing company,1994.
4- David benzéral،Publié le 14/02/2016.
5- Delphinelecoutre،**l'afriqueeet la réforme des nations unies**،"le mond de diplomatique" ،juillet، 2005.
6- Genevievefacono**, gestion des ressourceshumaines**, alger: casbahedition ,2004
7- Glaude gaillard ,**Economieet droit du developpement** , alger : sned, 1982
8- Hachette Aout l'univers,vol3 , 1971
9-

10- Jean raphaelchampnnier‹**l’emreinte chinoise en afrique**‹ http//www dial prd FR/dial-publications/stateco/PDF/ 100/100/17 PDF

11- J.j. roche, **théories des relations internationales ,**pari :contchrestien, 2004

12- Le courrier,unesco, nov,1986.

13- Le million ,**Encyclopediede tous les pays du monde** , paris: grang bateliere, 1972.

14- M.A.Mohamedsalih ,**sino-african ,European relation :an African perspective** , bejing ,cass,2006

15- Mark O’neil, **De la couronne à la republiquepopulaire** , "le monde diplomatique" , juillet 2007.

16- N.Glinka, **ChimieGènèral**,moscou tome 2 edition mir, 1987

17- Olivier mababia**, la chine en afrique,**paris :ellipses,2012

18- Rahim kherad ,**le non olignement**, alger : opu,1983.

19- Valérieniquet‹**la stratégieafricaine de la chine**‹ article publiéinitialementdanspolitiqueétrangére‹2006‹www.diplomatie .gou v.fr.pdf

II- باللغة الإنجليزية:

- **Books:**

1- Ian taylor ,**china’s foreign towards Africa in the 1990s**, the journal of modern african studies , vol36 ,n3, 1998.

2- J.n. resenau ,**comparing foreign policies:theories findings and methods**, new York : sage publications , 1974

3- Ney.j.s ,**soft power the means to success in worldpolitics** ,new York: public affairs , ny

4- Taylor,Ian,"Beijings arms and oil interests in Africa" China Brief:journal of analysis and information(Washington, D.C, the Jamestown Foundation,Vol.,V,issue21,october13,2005)

5- Ying fan**, soft power of attraction OR confusion?** , England: brunel business school, 2008

الفهرس



مـلخص المذكرة

تناولنا في هذا الموضوع السياسة الخارجية للصين في افريقيا و تعتبر سياسة فريدة من نوعها تعتمد على الشراكة و المنفعة المتبادلة بين الطرفين حيث تطرقنا في الفصل الأول الى بعض المفاهيم و عرفنا السياسة الخارجية بصفة عامة انها: مجموعة من الافعال و ردود الافعال التي تقوم بها الدول في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة سعيا لتحقيق اهدافها المسطرة و التكيف مع متغيرات هذه البيئة.

وتطرقنا في الفصل الثاني: المصالح المتبادلة بين الصين وافريقيا فكلاهما تحتاج الاخرى فالصين تحتاج الطاقة والمواد الاولية والاسواق والمساندة الدولية في هياة الامم المتحدة وافريقيا تحتاج الاستثمارات والتمويل ونقل التكنولوجيا اليها وفي الاخير تطرقنا الى السياسة الصينية المنتهجة وترتكز على مبدئين القوة الناعمة والاعتماد المتبادل ومساعدة الأفارقة في بناء بلدانهم وتقديم لهم التسهيلات الاقتصادية والمالية و هذا لدفع التنمية فيه

الكلمات المفتاحية:1/ السياسة الخارجية 2/القوة الناعمة
3/الاعتماد المتبادل 4/السياسة الإقتصادية